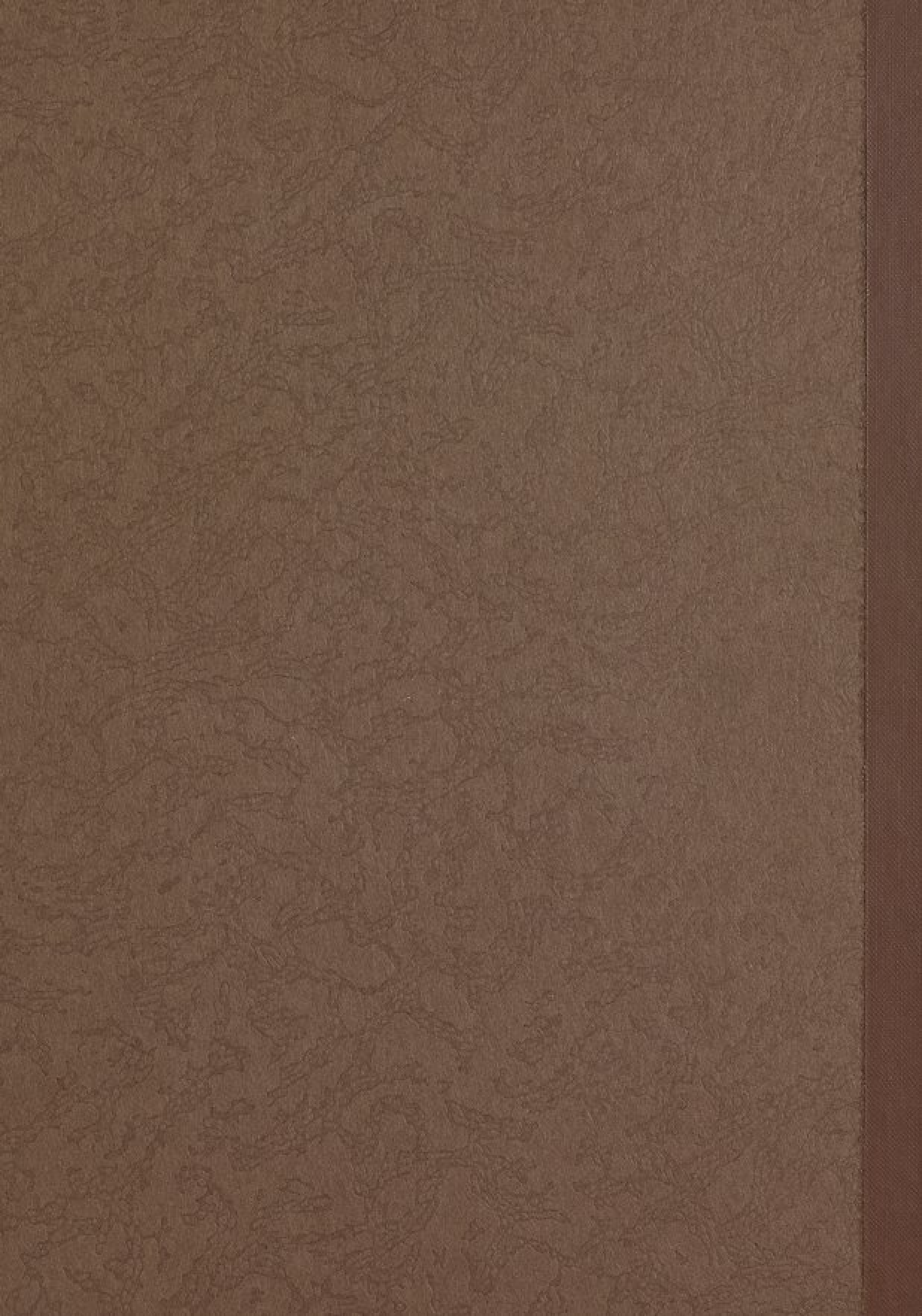
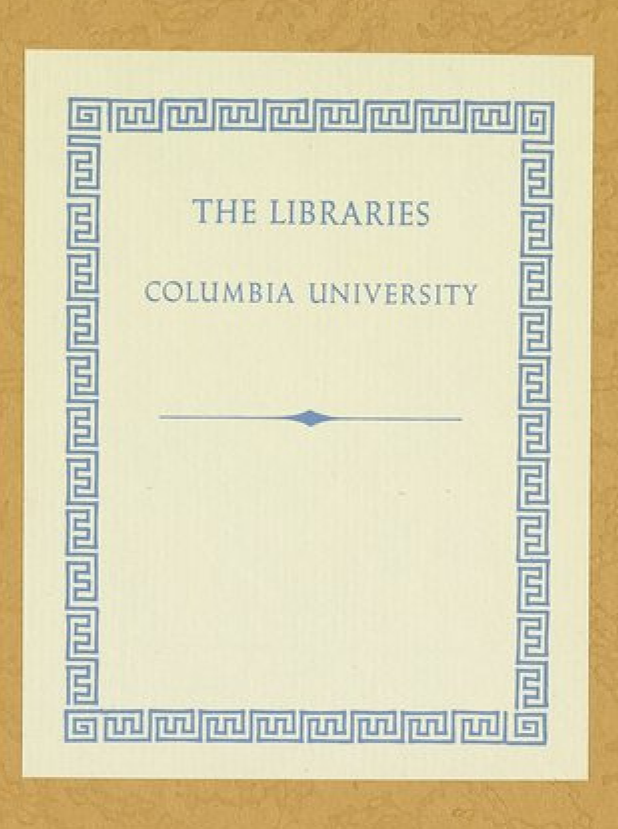
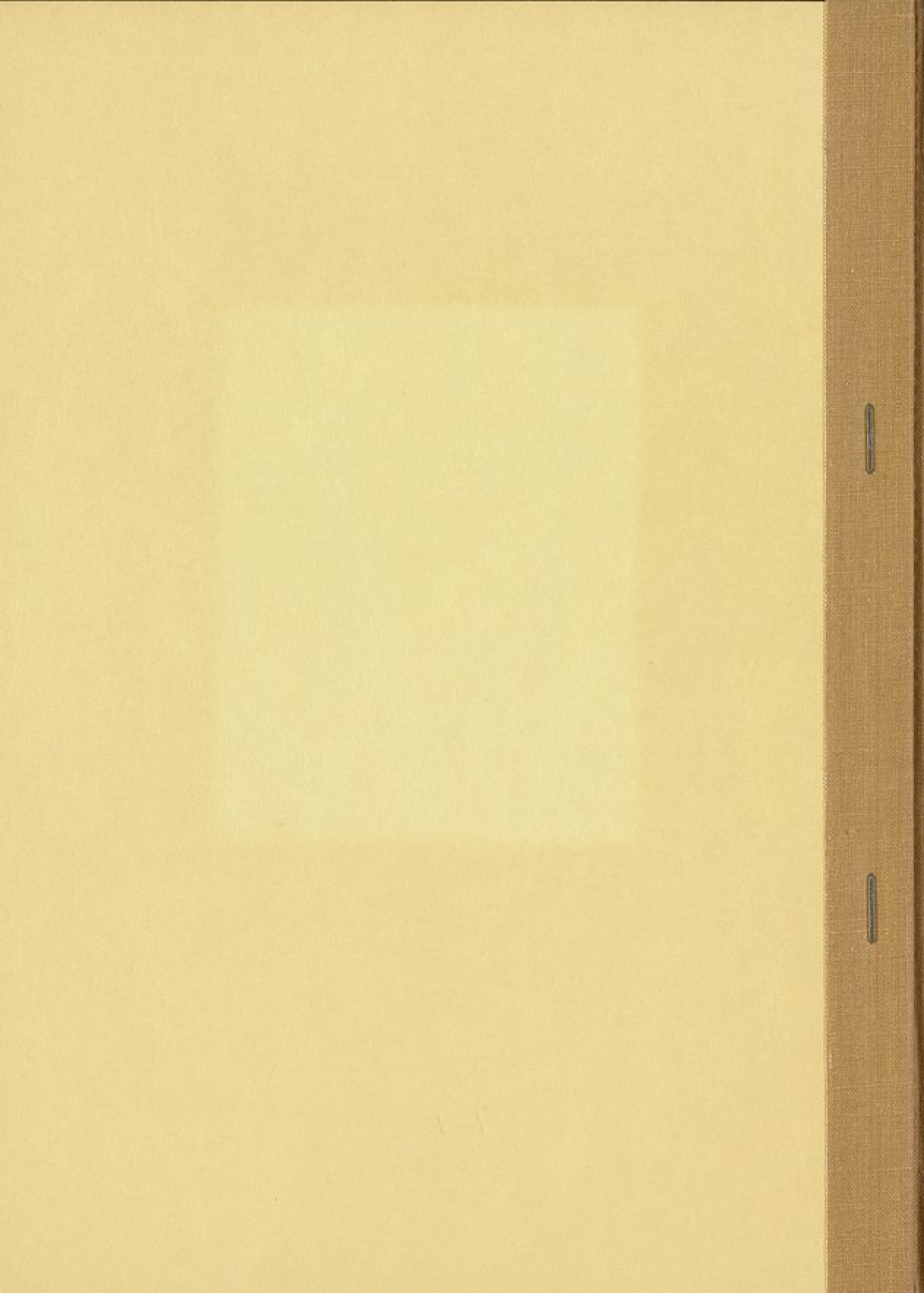
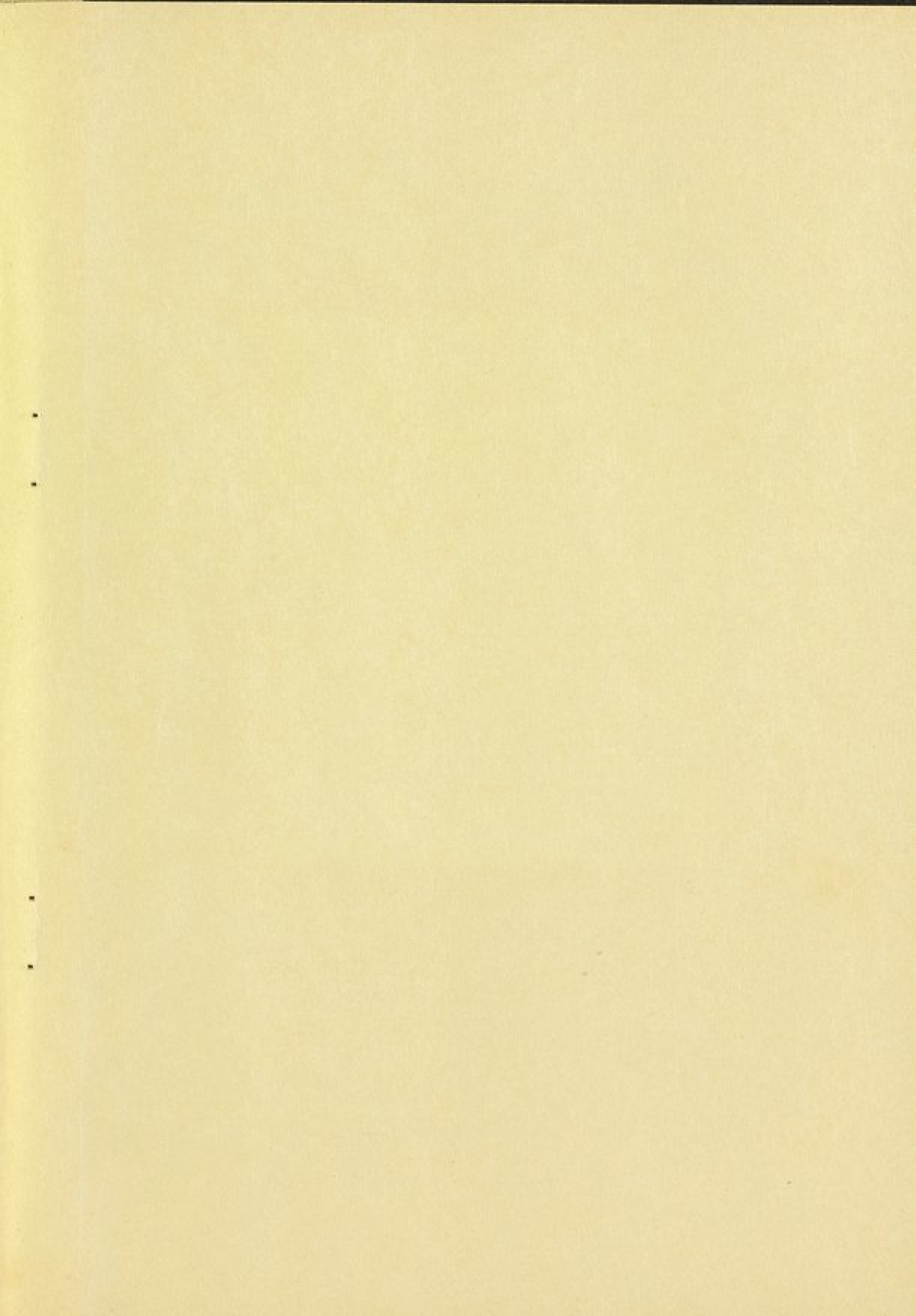



THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY





القبائل الرحل في العراق

وسياسة توطينهم وأهم مشروعاته القائمة والمقترحة

عبد الجبار عريم

عميد كلية الحقوق

و

رئيس الدائرة العلمية للاجتماع والخدمة الاجتماعية

بجامعة بغداد

«بحث مقدم للمؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل»

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

١٩٦٥

طبع بمطابع دار الزمان ــ بغداد



القبائل الرحل في العراق

وسياسة توطينهم وأهم مشروعاته القائمة والمقترحة

عبد الجبار عريم

عميد كلية الحقوق

و

رئيس الدائرة العلمية للاجتماع والخدمة الاجتماعية

بجامعة بغداد

«بحث مقدم للمؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل»

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

١٩٦٥

طبع بمطابع دار الزمان – بغداد

مقدمة عامـــة

منذ ان نشأ علم الاجتماع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد مؤسسة (اوكست كومت) في سنة ١٨٤٢ منفصلا عن الفلسفة اخذ ينمو نموا سريعا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مكونا نظريات ومناهج بحث خاصة به في ضوء الطرق العلمية التجريبية التي سادت في العلوم الطبيعية .

ولقد كان هم العلماء في هذه الفترة من الزمن اي طوال القرن التاسع عشر مركزا في نظريات علم الاجتماع وفي اهدافه الرئيسية . وقد سادت فكرة البحث عن اصل وجود المجتمع واهم مكوناته اغلب هذه النظريات .

وفي مطلع القرن العشرين بدأت تتطور الابحاث في ميدان علم الاجتماع تحت تأثير المذهب الوضعي في تفسير الظواهر الاجتماعية ودراسة المجتمع من مختلف نواحيه ، وبذلك بدأ التحول يتجه من النظريات الى طرائق البحث العلمي في دراسة المجتمع وتفسير الظواهر الاجتماعية .

واصبح علم الاجتماع ونظرياته وطرق البحث فيه تلقى اهتماما خاصا من علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى ، وذلك لاهميته في دراسة المشاكل الاجتماعية وطرق علاجها وتطوير المجتمع من مرحلة الى مرحلة افضل ، ورفع مستوياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى مستوى اعلا ، حيث تقل فيه العوامل التي تسبب المشاكل الاجتماعية وتزيد من شقاء الانسان ومتاعبه .

ولقد انتهى الجدل بين العلماء فيما يختص بأمكانية قيام علم لدراسة المجتمع يسمى (بعلم الاجتماع) واصبح الامر مفروغا منه . بل ان

الرأى قد استقر على ان علم الاجتماع هو علم موضوعي له نظرياته وطرق بحثه الخاصة ، وله اهميته الخاصة بين العلوم الاجتماعية التي تهتم في دراسة المجتمع واكتشاف القوانين التي تسيطر في توجيهه وتطوره .

ولقد اتسعت دائرة ابحاثه وميادين اختصاصه حتى شملت تقريبا جميع فروع المعرفة الانسانية من عالم الطبيعة الى عالم الاجتماع .

ولم يقتصر ميدان بحثه على دراسة المجتمعات الحاضرة بل تعداها الى دراسة علم الاجتماع التاريخي ، الذي يبحث في العوامل التاريخية التي نشأت عنها بعض مظاهر المجتمع الحديث ومشاكله الاجتماعية والحضارية . ونتيجة لاتساع دائرة البحث في علم الاجتماع فقد اصبح التخصص في فرع من فروعه امرا تقضي به الضرورة .

وعلم الاجتماع يعنى بدراسة المجتمعات غير البدائية التي تعيش في الحال الحاضر . اما المجتمعات البدائية التي لا تزال تعيش في حالة بدائية تمثل حياة العصور القديمة فأن امر دراستها يدخل في نطاق علم آخر هو علم الانثروپولوجي .

وقد يبدو لاول وهلة ان دراسة موضوع البدو هو من اختصاص علم الانثروپولوجي ، ولكن الواقع ان البدو الرحل هم ليسوا من صنف المجتمعات البدائية بل هم فئة من سكان مجتمع اكثر تقدما من الناحية الحضارية والاجتماعية من السكان البدائيين المعزولين تماما عن اي مظهر من مظاهر الحياة الحاضرة ولو بأبسط اشكالها . وهم يعيشون في عزلة تامة كما كانوا في العصور البدائية الاولى لا علاقة لهم بعالم اليوم اطلاقا .

والقبائل البدوية الرحالة اكثر تقدما وارتقاء من المجتمعات البدائية .

ولذلك فان موضوع دراستهم كطائفة من سكان المجتمع يدخل ضمن دائرة علم الاجتماع .

ولكن دراسة بعض المظاهر الحضارية والاجتماعيـة كالعادات ، والتقاليد ، وطراز الحياة ، وطرق معيشتهم هي الاخرى تدخل ضمن نطاق علم الانثروپولوجي من ناحية دراستها الوصفية والتحليلية • وهي اما ان تدخل في موضـــوع علم الانثروپولوجي الحضـــاري او الانثروپولوجي الاجتماعي •

وعلى العموم فان دراسة موضوع القبائل الرحل (او ما يطلق عليهم بالاصطلاح العربي البدو) هو من اختصاص علم الاجتماع لان البدو يكونون جزءا من المجتمع في نهاية الطرف من المنحنى عند تقسيم المجتمع الى اقسام رئيسية • فحينئذ يكون البدو في الدرجة الثالثة من السكان من الناحية المدنية فالتقسيم الثلاثي للمجتمع • يبدأ حســب الترتيب التالي في نطاق علم الاجتماع •

١ ـ سكان المدن	Urban
٢ ـ سكان الارياف	Rural
٣ ـ سكان القبائل الرحالة	Nomadic tribes

فالبدو هم من الدرجة الثالثة من الناحية المدنية لانهم محرومون من اسباب الحياة المدنية الحاضرة من ناحية الوسائل المادية •

ولكنهم لا يمكن اعتبارهم متخلفين حضاريا في الجانب الغير المادي من الحضارة • بل ربما تفوق بعض تقاليدهم وعاداتهـم وقيمهم ارقى قواعد التنظيم للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة الراقية •

ولسنا بصدد مقارنة النظام الحضاري والاجتماعي البدوي مع غيره • بل ان طرق الموضوع جاء عرضا بصدد التأكيد على ان المجتمع البدوي ودراسته يقع في دائرة علم الاجتماع ، ولو ان اهتمـام علماء الاجتماع بهذا الميدان لم يظهر الا حديثا وبصورة واضحة في العشرين سنة الماضية • وهي الفترة التي تلت الحرب العامة الماضـيـة • حيث نشطت المؤسسات الدولية في دراسة موضوع القبائل البدوية الرحالة التي تكون جزءا لا يستهان به من سكان العالم • يتجولون في مناطق

واسعة في جميع القارات تقريبا من امريكا الجنوبية الى الشمال الافريقي والجزيرة العربية حتى اواسط جنوب شرقي اسيا وفي استراليا ايضا ٠

لقد كان العلماء في الماضي يهتمون بدراسة العادات والتقاليد وطراز حياة هذه الجماعة من البشر ، وهي في الواقع لا تعدو ان تكون مجموعة معلومات مستقاة عن طريق المشاهدة او عن طريق ما كتبه البعض من مختلف المصادر ، وتعكس معظم هذه الكتب وصفا لما شاهده هؤلاء الكتاب او ما دونه غيرهم من الكتاب ٠ واغلب هذه الكتابات تستهدف اظهار التخلف الحضاري والتأخر العام عن مستوى ما وصلت اليه المدنية الحديثة في جانبها المادي ٠

وقد حدث خلط واضح عند وصف الحياة العامة لهذه الجماعة من البشر الذين يطلق عليهم (البدو) بين الجوانب التي تتعلق بالتمدن والجانب الذي يتصل بالحضارة ، فعندما يصف الكتاب حياة هذه الفئة من المجتمع يظهرونهم بشكل جماعة متخلفة حضاريا ومتأخرة عن التقدم الاجتماعي لمستوى المجتمعات المتمدنة الحديثة ٠

ولكن الباحث العلمي يرى غير ما يراه هؤلاء الكتاب الذين يطلقون بصورة عامة (كلمة التخلف الحضاري) على هذه الفئة دون التمييز بين الجانبين (الجانب المادي الذي يتصل بالمستوى المدني الخاص بمظاهر الحياة الحديثة ٠ والجانب المعنوي وهو الذي يتعلق بالجانب غير المادي ـ وهو الجانب الحضاري الذي يتصل بالعادات والتقاليد والقيم التي تنظم الروابط الاجتماعية بين افراد هذه الفئة من المجتمع)٠

فالبدوي الذي يعيش متنقلا في الصحراء ويعيش على ما تجود به الطبيعة من ماء ومطر وكلأ للرعي ، هو ولا شك متخلف من ناحية مستوى الرقي الاجتماعي المتصل باستخدام الوسائل الحديثة التي تعكس تقدما مدنيا من ناحية العمران والسكن ٠ ووسائل الحياة المادية الاخرى المتعلقة بالجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية بمختلف مظاهرها الثقافية والاقتصادية والصحية ووسائل الترفيه المتصلة

بالانسان كوحدة بايولوجية واجتماعية وروحية ، التي يمكن اشباعها عن طريق الانتاج المادي الذي يوفر اشباع هذه الحاجات .

ولكن البدوي المتخلف في حياته المدنية والمحروم من وسائل الحياة المدنية القائمة على الانتاج المادي الذي توفر للانسان عن طريق العلم والتكنولوجي ، لا يمكن اعتباره متخلفا حضاريا في الجانب المعنوي لمفهوم الحضارة العام .

فالتقاليد البدوية والقيم الحضارية ، والعادات ، والمبادىء الاساسية التي يقوم عليها النظام الحضاري البدوي تقوم على قواعد ومبادىء تعتبر من الاسس الرئيسية لمقومات الرقي الاجتماعي في مقاييس العلم الحديث .

فالتحليل العلمي لبعض جوانب النظام الحضاري للمجتمع البدوي تعكس ارقى ما توصل اليه علم الاجتماع الحديث من قوانين تنظيم الروابط الاجتماعية بين الافراد في المجتمع الحديث . فالتضامن الاجتماعي والتضحية في سبيل الجماعة . واحترام القيادة السليمة والتقيد بالقوانين التي تمس الجماعة . واحترام حرمة الانسان . والتعاون الجماعي في حماية افراد المجتمع ، كل هذه القيم نجدها واضحة في النظام الحضاري البدوي .

وهذه القيم تعتبر من اهم المبادىء الرئيسية التي تقوم عليها حياة المجتمع الحديث ، وبصورة خاصة هي ما تحتاجه المجتمعات المتخلفة في سبيل نهضتها ورقيها . وما تحتاجه المدنية الغربية الحديثة في ازمتها التي حصلت نتيجة التقدم السريع الهائل في الجانب المادي للحضارة نتيجة لتقدم العلم والتكنولوجي ، وتخلف المجتمع في الجانب المعنوي الذي يمثل القيم والقواعد والمباديء الاساسية التي تقوم عليها حياة المجتمع من الناحية الادبية والمعنوية ، تلك التي تنظم الروابط الاجتماعية بشكل يضمن حياة الافراد ويوفر لهم وسائل العيش والقدرة على الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لتوفير حياة افضل لغالبية افراد المجتمع

عن طريق التنظيم الاجتماعي السليم ، الذي يستهدف احترام حريات الافراد وضمان حقوقهم والاستفادة من الواجبات المترتبة عليهم على اعلى مستوى ممكن في ظل تقدم المجتمع على مستوى عام . ولذلك نجد اغلب الباحثين من الكتاب الغربيين والذين تأثروا بهم ينظرون الى تقييم حياة الجماعة البدوية من زاوية وجهة النظر المدنية التي تمثل المظاهر المادية بصرف النظر عن روح النظام الحضاري الذي يمثل تقدما ورقيا في الجانب المعنوي من الحضارة البشرية .

ولهذا السبب ، اي اهمال الجانب المعنوي من حياة هذه الجماعة هو موضوع أهتمام الباحثين من علماء الاجتماع في العصر الحديث الذين يستهدفون في دراساتهم لهذه الفئة من المجتمع تحليل القيم والقواعد والمباديء التي يقوم عليها نظامهم الحضاري واهدافه الرئيسية فيما يتصل بحياة الجماعة ككل وحياة الافراد كافراد .

ولقد بقي الغربيون ينظرون الى البدو وحياة البداوة وكأنها طور متأخر عن المستوى الذي وصلت اليه المدنية الحديثة . فجاءت كتاباتهم وفيها الشيء الكثير من المعلومات الناقصة أو المشوهة فاستغلت للدعاية ضد بعض الشعوب ، وبصورة خاصة ضد العرب حيث قد صورت لهم حياة البدو بشكل مثير للسخرية والازدراء . اننا لا نريد ان ننكر بعض ما قدمه الكتاب الغربيون عن حياة البدو من معلومات خدمت علم الاجتماع والانثروبولوجي وامدته بثروة من معلومات قيمة ، ولكننا نحتاج الى اعادة النظر في دراستها وتحليلها في ضوء النظريات الحديثة لعلم الاجتماع وطرق البحث فيه .

على ان يقوم بهذه الدراسات العلمية اخصائيون درسوا في مدارس علمية حديثة ليتجنبوا سيطرة الافكار الغربية التي اثرت في كتابات الباحثين الاجانب ومن تأثر بهم من الكتاب الشرقيين انفسهم ، الذين يجهلون طبيعة النظام الحضاري العربي ومقومات هذه الحضارة في بناء كيان الجماعة وخدمة الفرد والمجموع على السواء .

ان دراسة المظاهر الخارجية لحياة مجتمع من المجتمعـــات دون معرفة القيم والمبادىء التي تنطوي تحت تلك المظاهر من معاني واغراض يحجب عن الباحثين معرفة طبيعة هذه المظاهر الخارجية التي تختلف في شكلها عن مظاهر النظم الاخرى السائدة في المجتمعات المتقدمة ، ولذلك فان دراسة موضوع البدو وتطويرهم ورعايتهم والاهتمام بأجراءات تحسين احوالهم هو امر حيوي تقضـي به الضرورات الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية للمجتمع العربي ، فضلا عن العوامل الانسانية الادبية التي التي تفرض على المجتمع الحديث ، الاهتمـام بمختلـف قطاعات المجتمع والاهتمـام بمعالجتها وتحسـين احوالها الاقتصاديـة والاجتماعية ، والاستفادة منها لدمجها مع المجتمع المتقـدم عنها كي لا تبقى معزولة ومحرومة من وسائل العيش التي تقوم على المدنية الحديثة ثم الاستفادة منهم كمجموعة لا يستهان بها ضمن القوى الاجتماعية في العمل والانتاج والنشاط الاقتصادى .

ولقد اهتمت المنظمات الدولية بعد الحرب العامة الثانيـة في أمر دراسـة البـدو والقبائل الرحالـــة وبصورة خاصـــة منظمـــة (اليونسكو U.N.E.S.C.O) وهي منظمة هيئة الامم للشؤون العلميةوالثقافية . ومنظمة العمل الدولية I. L. O. ومنظمة الصحة العالمية W. H. O . وكذلك منظمات اقليمية اخرى كمركز التدريب الثقافي لتطوير الجماعات المحلية الخاص بالدول العربيـة . المسـمى (A.S.F.E.C.) . وكذلك جامعة الدول العربية واقسامها المختلفة. واول مؤتمر فني لدراسة مشكلة البداوة وموضوع توطينهم عقـد في جنيف سـنة ١٩٦٣ .

بناء على استجابة منظمة العمل الدولية في مؤتمر المستشارين في جلسة انعقاده الاولى في اكتوبر سنة ١٩٦٢ حيث جاء في بعض توصياته ضرورة الاهتمام بدراسة الجماعات المحلية وسكان العشائر الرحالة .

تم عقد مؤتمر آخر في ســــنة ١٩٦٤ في جنيف من ٦ ــ ١٧

نيسان . وقد بحث المؤتمر موضوع البداوة ومشكلة توطينهم . وقد حضر المؤتمر خبراء مندوبون من حكوماتهم من الدول الآتية من الشرق الاوسط وافريقيا . وهذه الدول التي اشتركت في هـذا المؤتمر هـي العراق ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، الاردن ، ليبيا ، مراكش، السودان ، وسوريا ولم يحضر ممثل السعودية العربية وايران .

وقد قدمت طائفة من الابحاث من كافة الخبراء المشتركين في هذا المؤتمر . وكان مندوب الجامعة العربية حاضرا جلسات هذا المؤتمر . وقد انتهى المؤتمر الى توصيات واقتراحات سـوف تنشرها في بحثنا المقدم الى هذا المؤتمر في جنيف عند نشر البحث في اللغة الانكليزية في فرصة قريبة .

ولقد اهتمت الجامعة العربية في ما جاء في بعض هذه التوصيات التي انتهى اليها مؤتمر جنيف في سنة ١٩٦٤ .

ولذلك قررت الجامعة العربية عقد مؤتمر من الخبراء العرب لدراسة موضوع البدو وتحضيرهم وتوطينهم . وكان الخبير العراقي قد كلف بتقديم هذا البحث . وهو موضوع (يتناول دراسة القبائل الرحل في العراق وسياسة توطينهم واهم المشروعات القائمة او المقترحة) .

واستجابة الى الدعوة الموجهة الينا من الامانة العامة لجامعة الدول العربية . فقد قدمنا هذه الدراسة الى المؤتمر التاسع للخبراء العرب في الشؤون الاجتماعية والعمل الذى انعقد في مدينة القدس من ٨ — ١٣ نيسان سنة ١٩٦٥ .

ولقد حاولنا في هذه الدراسة تحديد الموضوع وتعريف البداوة كنقطة ارتكاز رئيسية للبدء في البحث فيه بطريقة علمية .

وقد رأت جامعة بغداد نشر هذا البحث للاستفادة منه نظرا لاهميته ولانه يتصل بموضوع حيوي يكون مشكلة من ادق المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية في العصر الحديث . وبصورة خاصة للمجتمع العربي الذى اصبحت مشكلة البداوة فيه تكون خطرا من نواحي عديدة واهمها الجانب السياسي في بعض البلدان العربية في الشرق الاوسط ، بجانب المشكل الاجتماعي والاقتصادي الذي هو الاخر يعتبر أمرا هاما بالنسبة للمجتمع العربي في سيره الحاضر نحو التطور والارتقاء ومعالجة مشاكله في الاوجه المختلفة من اجتماعية الى اقتصادية الى سياسية .

ولاشك ان معالجة موضوع البدو ورعاية شؤونهم ، وتحسين احوالهم ، امر حيوي يلقي على الدولة واجبا اساسيا في دراسة هذه المشكلة ، وتطوير حياة هذه الجماعة لتندمج مع المجتمع كجزء منتج فيه وتخليصهم من حياة الاتكال على قوى الطبيعة ، وهذه القوى الطبيعية لا يمكن الاعتماد عليها في توفير وسائل العيش .

لذلك فان اهم مستلزمات المجتمع الحديث هو الاستفادة من العلم لمعالجة فوضى الطبيعة وفضلا عن هذا فأن الواجب الانساني والاجتماعي يفرض علينا الاهتمام في امر هذه الفئة من السكان وتطوير حياتهم وانقاذهم من هذه الحياة غير المستقرة والتي ينقصها الضمان لانهم يعيشون تحت رحمة ما تجود به الطبيعة .

والطبيعة لا ترحم ، وعلى المدنية الحديثة يلقى العبء الاكبر لمقاومة قساوة الطبيعة نحو الانسان ، وتخليصه من الاعتماد عليها والركون الى وسائل المدنية الحديثة التي تقوم على العلم والتكنولوجي، وبغير هذين العاملين الحيويين لا يستطيع مجتمع متخلف في العصر الحديث ان يهيىء وسائل نهضته وتقدمه وارتقائه .

ان المجتمع العربي اليوم يمر بمرحلة من ادق المراحل في تاريخ حياته ، مرحلة تتميز بصراع عنيف بين مختلف القوى قديمها وحديثها ،

ومن القوى التي تشترك في هذا الصراع قوة تمثل تيارا يهدف نحو تحرر شامل في جميع مظاهر الحياة وابرزها الناحية الاجتماعية في مختلف مجالاتها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ولعلم الاجتماع وظيفة اساسية في بناء المجتمعات المتخلفة ، نأمل ان يكون لهذا العلم دوره الفعال في هذه الحركة التحررية الشاملة لبناء مجتمع افضل يسوده الاستقرار وتستغل فيه كافة الطاقات البشرية والامكانيات الطبيعية في تحقيق نهضته وتقدمه وارتقائـــــه .

عبدالجبار عريم

بغداد في ١٩٦٥/٧/١

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

القسم الاول

البـــدو
وسياسة التوطين في العراق

مقدمـــة :

يتناول هذا البحث مسألة العشائر البدوية الرحالة في العراق وموضوع توطينهم واسكانهم ودراسة الوسائل والمشروعات التي تتعلق في أمر هذا التوطين والاسكان .

ان مشكلة البدو ليست حديثة العهد بل هي في الواقع من المشاكل المعقدة المزمنة التي يمتد تاريخها الى العهد العثماني . ثم استمرت هذه المشكلة فيعهد الاحتلال البريطاني وطوال الحكم الوطني والى الحال الحاضر .

ولقد كان البدو في العهد العثماني مصدر قلق واضطراب لانهم كانوا يمارسون الغزو والنزاع فيما بينهم كان امرا مألوفا ، وكانت طرق المواصلات الصحراوية تقع تحت رحمتهم وكثيرا ماكان الأمن يتعرض للخطر نتيجة الاعتداءات التي تقع على القوافل التجارية التي تمر في الطرق الصحراوية . وقد استمر خطر البدو على الأمن في زمن الاحتلال واثناء الحكم الوطني نتيجة المصادمات العشائرية التي تقع بين العشائر على الحدود السورية والسعودية ، لذلك كانت لهم ادارات شرطة خاصة في كل من البادية الشمالية والبادية الجنوبية . وقوة من الشرطة تقوم بدوريات مستمرة لصيانة الأمن والاستقرار . ولكن خطر الغزو والمنازعات القبلية قد خفت تدريجيا خصوصا منازعات الحدود ولم يعد البدو يشكلون خطرا على الأمن في الحال الحاضر .

ولكن هذه الجماعة البشرية بقيت معزولة عن بقية السكان لها حياتها الخاصة بها وميادين تجوالها في الصحراء خارج المدن والقرى والارياف .

ورغم أن الاحصائيات تدل على هبوط في عدد سكان هذه الجماعة الا أن عددهم لا يزال كبيرا . ولا تزال هذه الجماعة البشرية تعيش في اسلوب بدائي بعيد كل البعد عن مفاهيم المدنية الحديثة بأبسط اشكالها .

ولايزال البدو يعيشون على المراعي والكلأ ، يهاجرون الى المناطق النائية في الصحراء لرعي مواشيهم ويتنقلون من مكان الى آخر طول موسم الرعي الذي يمتد حوالي ستة اشهر . ويقطعون مسافات بعيدة يقتربون من الحدود السورية والحدود السعودية ويتجول في هذه المناطق العشائر البدوية العربية : اما العشائر الكردية الرحالة فأنها تتجول في المناطق الشمالية الشرقية في الحدود العراقية الايرانية .

ان الغرض من هذا البحث هو دراسة عامة شاملة يقصد بها جمع المعلومات اللازمة عن حالة البدو وما يتعلق بالمشروعات التي تستهدف توطينهم واسكانهم واصلاح حالتهم بنقلهم من حالة البداوة التي يسودها عدم الاستقرار الى حالة حضرية يسودها الاستقرار ، وهو شرط اساسي لعملية الاستيطان والتهذيب والتدريب على اعمال تساعد على اجراءات استقرارهم في مناطق السكن . أن موضوع القبائل البدوية الرحالة ومشكلة استيطانهم لم يكن موضع عناية المسئولين منذ الزمن العثماني واثناء الاحتلال البريطاني وحتى في زمن الحكم الوطني، لا بل ان السياسة التي أتبعت معهم لم يكن هدفها اصلاحهم ونقلهم من حالة البداوة الى حالة الاستقرار والاستيطان . اذ قد لعبت الاغراض السياسية في موضوع البدو دورا هاما في عهد الاحتلال البريطاني منذ سنة ١٩١٧ وأثناء الحكم الوطني . فقد كانت القبائل البدوية بعزلتها تشكل قوة يستفيد منها الاستعمار وكذلك الحكومات في عهد الحكم

الوطني • فقد كان أغلب رؤساء هذه القبائل البدوية اعضاء في مجلس النواب أو الاعيان اثناء الاحتلال وفي زمن الحكم الوطني •

ولما كانت هذه الدراسة لا تتناول الجوانب السياسية لموضوع القبائل البدو الرحل فسوف لا ندخل في تفاصيل هذا الموضوع • رغم اننا نضطر احيانا الى مس جوانبه تبعا لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي •

ان المعلومات المتيسرة لنا عن البدو في الواقع لا تعدو أن تكون معلومات تتناول الحياة الاجتماعية والحضارية التي تتصل بعاداتهم وتقاليدهم وطراز معيشتهم مما يهتم به عادة (علما الانثروبولوجي) بصورة خاصة ، وعلماء الاجتماع بصورة عامة • أن المعلومات المنتشرة في مختلف الكتب والنشرات لا تعطي صورة حقيقية لحالة البدو في الحال الحاضر من الناحية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية • ولا تظهر لنا ما اذا حصلت فعلا تغيرات فكرية في الرأي العام البدوي عما كان عليه قبل ثلاثين سنة •

وعلى هذا فأن المعلومات المتيسرة لنا تحتاج الى تحقيق وتمحيص بمقتضى الطرق العلمية الحديثة لمعرفة مدى كفائتها قبل الاعتماد عليها في التخطيط العلمي لمعالجة مشكلة البدو الرحل وموضوع استيطانهم • وانطلاقا من هذا الرأي لابد أن نشير الى أن هذا البحث محدد بأغراضه بحيث لا يتجاوز الحدود الموسومة الا بقدر ما يهيىء المعلومات اللازمة لغرض مؤتمر الخبراء العرب للشؤون الاجتماعية الذي سيتناول بحث (مشكلة القبائل البدوية الرحالة العربية والكردية وسياسة الاستيطان) •

وسوف يعالج البحث هذا الموضوع في العراق فقط • ولابد من الاشارة هنا الى أن احصاءات كافية حول بعض خصائص القبائل الرحالة ليست متيسرة ، كالزواج والطلاق ومستوى الولادات والوفيات ونسبة التعليم بينهم في الحال الحاضر •

كما أن احصاءات النفوس الخاصة بالقبائل البدوية الرحل سواء كانت عربية أم كردية ليست مضبوطة ولا دقيقة • وعلى أية حال فأن الاحصاءات المتيسرة من مختلف المصادر قد استخدمت في هذا البحث بقدر الامكان •

وقد حاولنا الرجوع الى المصادر الرسمية كالتقارير المحفوظة في الوزارات ذات العلاقة كالداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية والتخطيط للاستعانة بها على معرفة الخطوط العامة لسياسة توطين القبائل الرحل في العراق • وقد استعنا في الاحصاءات المتيسرة في مديرية النفوس العامة لاستجلاء بعض جوانب الموضوع •

ولاجل تحديد موضوع الدراسة التي سيتناولها هذا البحث رأينا أن نمهد له بمقدمة عن سكان العراق الذى تكون القبائل الرحالة جزء منه •

(١) سكان العراق :

ينقسم سكان العراق من حيث الخصائص المدنية الى أقسام ثلاث رئيسية :

١ • سكان المدن : وهم السكان الذين يسكنون المدن •
٢ • سكان الارياف : وهؤلاء يسكنون المناطق الزراعية والقرى الريفية•
٣ • سكان القبائل الرحل : وهؤلاء هم الجماعة الذين يعيشون على الترحال في أغلب مواسم السنة وتنقسم هذه الجماعة الى قسمين ايضا من حيث العنصرية •

أ ــ قبائل البدو العربية الرحالة •
ب ــ القبائل الكردية الرحالة •

والذي يميز هذه الفئة من السكان عن غيرها هو انهم ليسوا مستوطنين ولا مستقرين في مكان ثابت وليس لهم سكن دائم • وذلك لانهم يعيشون في حالة بداوة يمارسون الرعي وبعض الصناعات

الحيوانية البسيطة ولا يملكون أرضا أو عقارا بل ان جميع ثروتهم من المنقولات حيث لا يملكون غير الأبل والمواشي وبعض الحيوانات التي يستخدمونها في التنقل وامتعتهم الخاصة كالخيام وبيوت الشعر ومستلزماتها •

وتعيش هذه الجماعة من السكان على انتاج الأبل والحبوب التي يقتنونها من المناطق الزراعية عند موسم الانتاج الزراعي • حيث ينزلون الى المزارع أو بعض المناطق التجارية لشراء حاجتهم من المؤونة اثناء الصيف ، كالحنطة والشعير والتمر وما يلزمهم من كساء لاستعمالها عند انتقالهم في موسم الرعي حين يتوغلون في مسافات بعيدة في قلب الصحراء طلبا للكلأ والمراعي ، حيث يقضون شطرا كبيرا من السنة يتجولون في هذه المناطق • قد تمتد فترة رحيلهم في الصحراء الى ستة أشهر حسب ظروف الرعي وهطول الامطار حيث يكثر الكلأ وتنتشر المراعي في مساحات كبيرة في قلب الصحراء •

(٢) التوزيع الجغرافي للبادية :

يطلق على الصحراء أسم (البادية) وتقطن القبائل البدوية الرحالة في هذه المناطق شمالا وجنوبا في المنطقة الوسطى • وكذلك تقيم العشائر الكردية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية • وتقسم الصحراء التي تتجول فيها العشائر البدوية الرحالة الى ثلاثة مناطق رئيسية وهي :

١ • المنطقة الشمالية •

٢ • المنطقة الجنوبية •

٣ • المنطقة الوسطى •

منطقة البادية الشمالية (عشائر شمر)

وتشمل هذه المنطقة القسم الصحراوي الذي يقع على الجانب

الأيمن من نهر الفرات • ومركزها الاداري (الرطبة) ويبلغ نفوس القبائل التي تقيم في هذه المنطقة (حوالي ١٦٩٨٠ نسمة) وأغلب القبائل التي تتجول في هذه المنطقة هم من عشائر شمر وهذا العدد يشمل الذكور والأناث موزعين حسب الجنس كما يلي :

١ • الذكور = ٩٧٢١ نسمة

٢ • الاناث = ٧٣٥٩ نسمة

منطقة البادية الجنوبية : (عشائر الضفير)

وتشمل هذه المنطقة الصحراء الواقعة في القسم الجنوبي من العراق على الجانب الشرقي من الفرات • ومركزها الاداري (السلمان) ويبلغ نفوس العشائر التي تقيم في هذه المنطقة حوالي (٩٦٧٤ نسمة) موزعين حسب الجنس كما يلي :

ذكور = ٥١٢٧ نسمة

أناث = ٤٥٤٧ نسمة

ومعظم العشائر التي تتجول في هذه المنطقة تسمى (الضفير) • وبالاصل ترجع الى عشائر مختلفة تضافرت مع بعضها وهي بالأصل تعود الى قبائل مختلفة ولكنها اندمجت مع بعضها فأطلق عليها (الضفير) •

منطقة البادية الوسطى : (عشائر عنزة)

وهذه البادية هي اصغر من الباديتين الشمالية والجنوبية • وتقع على غرب الفرات وتنقسم الى قسمين ايضا :

١ • صحراء الشامية : وتقع على الجانب الأيمن من الفرات •

٢ • صحراء الجزيرة : وتقع على الجانب الأيسر من الفرات • ومركزها الاداري هو (الحضر ويبلغ نفوس العشائر التي تقيم في هذه المنطقة حوالي (٣٩٢٤١) نسمة موزعين حسب الجنس كما يلي :

ذكور = ١٩٨٣٨ نسمة

أناث = ١٨٤٠٣ نسمة

ويظهر من الارقام السابقة ان الفرق بين عـدد الذكور والاناث ضئيل جدا • ويبلغ عدد النفوس العام للعشائر البدوية الرحالة الآنفـة الذكر حوالي ٦٥٨٩٥ نسمة تقريبا • وذلك حسب احصائيـة النفوس الرسمية للحكومة العراقية لسنة ١٩٥٧ واليك جدولا في الصفحة التالية رقم ــ ٦ ــ يبين عدد النفوس للقبائل العربيـة الرحالة وذلك استنادا الى احصاءات سـنة ١٩٥٧ •

جدول رقم (١)

عدد نفوس القبائل الرحالة
حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ موزعة حسب المناطق

المنطقـــة	العــدد
باديـة الجزيـرة	٢٢٩٤٤
ابادية الجنوبيـة	٣٦٦٠٢
البادية الشماليـة	١٨٢٩٠
المجموع الكلـي	٧٧٨٣٦

جدول رقم (٢)

يبين عدد نفوس كل قبيلة من القبائــل
العربية الرحالة حسب مناطقهم

الآســم	المنطقـــة	العــدد
شـمر	الشماليـة	١٦٩٨٠
عنـزة	الوسـطى	٣٩٢٤١
ضفـير	الجنـوب	٩٦٧٤
المجموع الكلي		٦٥٨٩٥

يظهر من جدول رقم ١ وجـدول رقم ٢ أن الفرق هو ١٢٫٠٠٠

نسمة وهذا يمثل بعض القبائل الكردية الرحالة المتجولة في المناطق الشمالية •

(٢) الحدود الجغرافية :

تقع الصحراء أو البادية على الجانب الشرقي من نهر الفرات • وتمتد حتى الحدود السورية قرب (البوكمال) حتى تصل نقطة (التنف) وتتصل بحدود شرقي الاردن والعربية السعودية عند مكان (الركعي) في نقطة حيث تلتقي الحدود العراقية وحدود المملكة العربية السعودية في نهاية (منطقة الحياد) من الجهة الشرقية والتي تسمى (البقلاوة) أو (الطوال) حسب شكلها الهندسي • وهذه التسمية هي المعروفة عند البدو •

وتمتد هذه المنطقة الى الحدود الغربية لأمارة الكويت في القسم الجنوبي للعراق ، والصحراء أو البادية مفصولة عن الالوية الخمسة (الرمادي وكربلاء والديوانية والناصرية والبصرة) بخط يسمى (خط انعيون) يمتد من البوكمال في الحدود السورية الى جنوب العراق على طول الصحراء حتى الكويت في الجنوب •

ويتألف خط العيون هذا من مجموعة عديدة من العيون قريبة من بعضها ممتدة على طول الصحراء • وقسم من هذه العيون ليست عميقة كما ان قسما منها قريبا من سطح الارض حيث يسيح الماء منها على ارض الصحراء •

والمسافة بين خط العيون هذا وبين الالوية الخمسة التي ذكرناها يتراوح مابين (١٠ ــ ٢٠ كيلو متر) • وتسمى هذه المنطقة التي يقع فيها خط العيون (بالرحاب) وهي ارض رملية غير صالحة للمواصلات بالسيارات •

وان المياه المتدفقة من خط العيون غير مستغلة مع العلم ان كمية المياه التي تصبها هذه العيون كافية لزراعة مساحة كبيرة لان المياه تجرى

في بعض الاماكن على سطح الارض ويمكن استغلالها بسهولة وبأقل كلفة .

ولا يوجد في هذه المنطقة غير اثنين من هذه العيون مستغلة للزراعة وهما :

أ . عين صيد

ب . عين حمود

حيث تستغل مياهها للزراعة من بعض القبائل البدوية ولكنها زراعة بسيطة وليست على نطاق واسع .

(٤) حركة التنقل للقبائل الرحالة :

تختلف حركات التنقل بالنسبة لكل نوع من انواع القبائل الرحالة .

١ . القبائل البدوية : ان هذه القبائل في حركة تنقل مستمرة . ينتقلون من منطقة الى اخرى على الأغلب طوال مدة السنة الا قليلا منها في موسم الصيف حيث يقتربون من المناطق الزراعية والقرى لغرض المؤونة استعدادا لموسم الرعي الذى يبدأ في الخريف .

وفي هذا الموسم تتحرك القبائل برحلة اساسية مع مؤونتهم وحيواناتهم وأبلهم ومواشيهم متوغلين في بطن الصحراء في مسافات بعيدة يقتربون فيها حتى الحدود السورية وحدود المملكة العربية السعودية . ويمكثون في تجوالهم طوال فصل الشتاء والربيع ومن ثم يرجعون الى المناطق القريبة من الريف عند انتهاء موسم الربيع وبداية الصيف .

وفي اثناء الصيف يشتغلون في نقل الحبوب من المزارع الى المدن القريبة التي يكون فيها مراكز تجارة الحبوب .

وتمكث القبائل الرحالة قرب الارياف والمزارع الى فترة طويلة اثناء الصيف وفي نهاية الصيف بعد الاستعداد حيث يتزودون بالمؤونة

ومواد المعيشة ثم يبدأون رحلتهم الكبرى نحو الصحراء • وهم يسلكون بذلك طرقا معينة اثناء رحيلهم وتنقلهم في الصحـراء • متجهـين نحو المناطق التي تكثر فيها المراعي وهي في الواقع منتشرة في اماكن كثيرة من الصحـراء •

وتعتمد حركة التنقل هذه على عاملين :

أ ـ سقوط الامطـار

ب ـ المراعي والكـلأ

ولكل قبيلة من القبائل الرحالة منطقة معينة تتجول فيها خـلال الشتاء والربيع ، وتنقسم مناطق العراق الى ثلاثة مناطق حسب التقسيم الادارى لهذه المناطق كما يلي :

(١) المنطقة الشمالية :

وتقع هذه المنطقة بين الفرات ودجلة ممتدة من لواء بغداد والموصل والرمادي حتى الحدود السورية في الحـدود الشماليـة الغربية من العراق • وتشمل قسما من لواء الكوت وديالى حيث استوطنت بعض العشائر البدوية الرحالة على الزراعة •

(٢) المنطقة الجنوبية :

وتشمل هذه المنطقة المساحة الصحراوية الممتدة من لواء الناصرية وكربلاء والديوانية حتى المنطقة الجنوبية بين العراق والمملكة العربية السعودية متصلة بحدود امارة الكويت في الجنوب •

(٣) المنطقة الوسطى :

وتقع هذه المنطقة بين لواء كربلاء ولواء الرمادي وتمتـد حتى الحدود السورية من الشمال الشرقي والمملكة العربية السعوديـة من الجنوب الشرقي • ويظهر من هذا التوزيع الجغرافي لحركة تنقل القبائل

البدوية • أن البادية تشمل المنطقة التي تقع على غربي الفرات من الحدود السورية الى القسم الشمالي الغربي من العراق ممتدة نحو الغرب الى الجنوب والجنوب الغربي في الحدود العربية السعودية وحدود امارة الكويت ــ متصلة بحدود شرق الاردن •

فهذه المنطقة الصحراوية التي يطلق عليها البادية تحادد الالويـة السبعة وهي (لواء بغداد • لواء كربلاء • لواء الديوانيـــة • لواء الناصرية • لواء البصرة • لواء الموصل • ولواء الرمادي) •

(٥) عوامل تنقل البدو :

ان الاسباب الرئيسية لتنقل البدو يرجع الى طبيعة حياتهم • اذ ان البدو يعيشون بحالة بداوة وبعيدة كل البعد عن أسباب المدنية الحديثة لذا كان جل اعتمادهم في حياتهم المعيشية على نتاج الابل والمواشي فهي تمثل بالنسبة الى البدو وسائل المعيشة ووسائل النقل • اذ أن الحيوانات التي يقتنونها تساعدهم على حمل امتعتهم اثنـــاء تجوالهم في مختلف فصول السنة • كما ان المواشي يستخدمونها لمساعدتهم في مواد الغذاء فيستفيدون من لبنها وما تنتجه من مواد أخرى بالاضافة الى الحبوب والتمر وهذه مصادر أخرى لمعيشتهم •

ولذلك فأن طبيعة هذه الحياة تفرض عليهم ان ينتقلوا في موسم الشتاء والربيع الى بطن الصحراء طلبا للكلاء والمراعي لرعي ابلهم ومواشيهم •

وفي هذه الحركة المستمرة من التنقل يعيش البـــدو في طريقتهم الخاصة من قواعد واصول يتبعونها في حلهم وترحالهم •

وتبدأ هجرة القبائل البدوية في نهاية شهر اكتوبر حين يبدأ هطول الامطار الموسمية في هذا التاريخ من السنة •

وفي هذا التأريخ تبدأ حركة الهجرة الموسمية نحو بطن الصحراء وهي حركة انتقال تامة حيث ينتقل البدو مع بيوتهم ومؤونتهم ومواشيهم وأبلهم وحيواناتهم الاخرى لهجرة متنقلة في عرض الصحراء لفترة طويلة

قد تمتد حوالي سبعة اشهر . حيث تبدأ من اكتوبر حتى نهاية نيسان من السنة .

ومنذ نهاية شهر نيسان (ابريل) يرجعون الى اماكنهم الطبيعية قرب الارياف والمزارع او أنهم يبقون خارج المزارع والارياف وليس بعيدا عنها وبقرب آبار المياه . واذا أستمر المطر خلال الموسم فينتقل البدو من منطقة الى اخرى واحيانا يتجاوزون في رحيلهم هذا الحدود العراقيـة فيدخلون الاراضي السورية واراضي المملكة العربية السعوديـة وراء الكلاء والمراعي ، يقصدونها حيثما وجدت وخلال فترة الانتقال هذه يغير البدو الرحالة اقامتهم كل عشرة ايام واحيانا اطول من ذلك . هذا راجع الى عوامل عديدة . منها عوامل صحية واحيانا ترجع الى فقدان الكلاء حيث يقل عن حاجة مواشيهم وابلهم فيتركونه الى محل آخر يكون فيها الكلاء وافرا والمراعي كثيرة .

ويرجع البدو الرحالة من الصحراء عادة عند انتهاء موسم الرعي في شهر نيسان وقبل ابتداء موسم الصيف وانقطاع الامطار ، تجنبا لمخاطر الهلاك بسبب انقطاع الماء والكلاء حماية لانفسهم ولمواشيهم وابلهـم وحيواناتهم ، ويقتربون من الارياف والمزارع أو بعيدا عنها قرب العيون والآبار التي يتيسر فيها الماء .

(٦) الحرف التي يشتغل فيها البدو :

تختلف الاعمال التي يقوم بها البدو تبعا الى كل صـــنف من اصنافهم . ويمكن تقسيم الحرف تبعا لحالة البدو حســبما اذا كانوا قبائل رحل ام شبه رحل .

(١) القبائل الرحالة : وهذه القبائل هي التي تتجول عبر الصحراء اثناء موسم الشتاء والربيع وتقيم قرب الاريــاف والمزارع والآبار في موسم الصيف .

وهذه القبائل تعتمد اساسا على الابل ولهم مصلحة قليلـــة في

المواشي والابقار الا بقدر حاجتهم اليها لاستعمالهم الشخصي ولضيوفهم • وعلى هذا فأن كمية المواشي محدودة لانها في الواقع لا تكون عنصرا اساسيا في حياتهم •

بل أن جل اعتمادهم على الابل • ولذلك فأنهم يهتمون بها أهتماما اساسيا ويربونها على نطاق واسع لانها تتناسب وطبيعة حياتهم وظروف معيشتهم الغير المستقرة ولهذا فأن الابل لها فائدة اكبر لهم من غيرها من الحيوانات الاخرى •

فبأستطاعة الجمال أن تقطع مسافات طويلة في الصحراء ولمدة طويلة دون الحاجة الى الماء • لهذه المميزات يعتمد البدو على الجمال دون غيرها • كما أن الجمال بأستطاعتها ان تواصل السير وتحمل الاثقال التي ليس بأستطاعة الحيوانات الاخرى تحملها • وهذا يساعد البدو على الاستمرار في تنقلهم في الصحراء خلال موسم الهجرة •

ولذلك فأن البدو وحدهم هم الذين يقتنون الجمال ويهتمون في تربيتها واكثارها • هذا مع العلم بأن بعض عشائر شمر في المنطقة الشمالية وعنزة في المنطقة الوسطى تمارس الزراعة ديما على مياه الامطار على نطاق محدود •

واما الصناعات فأنها معدومة تماما بينهم حيث لا اثر لها في حياة البدو وكذلك التجارة غيرمعروفة عندهم ولكنهم عادة يشتغلون بها بصورة عرضية ، وليست اساسية في المواصلات والنقل ما بين المزارع والارياف والمدن ينقلون بواسطة ابلهم المحاصيل الزراعية كالحبوب من المزارع الى المدن والقصبات •

وبعض العشائر الكردية تشتغل في المواصلات والنقل ما بين العراق وايران في الحدود الشمالية الشرقية • وبعضهم يشتغل في التجارة على نطاق محدود •

وان قسما من العشائر الرحالة قد استوطن في الشمال والجنوب والوسط في حقول النفط حيث يمارسون اعمالا في صناعة النفط الامر

الذي ساعد على استيطانهم وتغيير طبيعة حياتهم البدوية الى حياة مستقرة ضمن ظروف الحياة المدنية كبقية السكان الآخرين ٠ خاصة في منطقة الموصل وكركوك والبصرة حيث تحول عدد كبير من البدو الى عمال في صناعة النفط ٠ وهؤلاء الذين اصبحوا عمالا في شركات النفط لا يمكن اعتبارهم بدو رحالة لان حياتهم تبدلت تماما فاصبحوا عمالا يعيشون في حالة استقرار لانهم يعيشون قرب مراكز عملهم مندمجين مع بقية السكان فأنقطعت حياتهم بحياة البداوة واصبحت حياتهم شبيهة بحياة اهل المدن المستوطنين الذين يعيشون في طراز من الحياة يختلف عن حالة البداوة التي كانوا فيها ٠

وليس للبدو رغبة في حياة المدن والقرى التي تعتبر بالنسبة لهم قيودا تحدد من طبيعة الحياة الحرة التي الفوها وبالبساطة التي نشأوا فيها ٠ فليست لهم رغبة في الحياة المعقدة في المدن ٠ يتجنبون سيطرة الحكومة وقوانينها ٠

وعلى هذا فأن البدو متعلقين في حياة البداوة والتنقل وعدم الاستقرار يزاولون الرعي وتربية الابل والاشتغال المحدود بالمواصلات ويمارسون الزراعة ديما على نطاق محدود ٠

وكما اشرنا ان قسما من العشائر الكردية تزاول التجارة بنطاق محدود قرب الحدود الشرقية العراقية الايرانية ٠

(٧) الارض :

ان بحث نظام ملكية الارض قد يبدو لاول وهلة بعيد الصلة عن مشكلة القبائل الرحالة ولكن موضوع نظام ملكية الارض له صلة وثيقة في سياسة توطين القبائل الرحل ، لان طبيعة مشكلة الاراضي في العراق تعتبر من اهم المسائل التي تساعد على توطين القبائل الرحالة في عملية تحويلهم من قبائل رحل الى جماعات مستوطنة تمارس الزراعة

والفلاحة في منطقة ذات مساحات كبيرة في حاجة الى أياد عاملة لاستغلالها وزراعتها •

ولذلك رأينا ان نستعرض بأيجاز مشكلة نظام ملكية الاراضي بالعراق على قدر ما يتعلق ذلك بموضوع بحثنا هذا • ولابد ان نفرق اولا بين صنفين من العشائر الموجودة في العراق •

١ ـ العشائر الرحالة :

ويشمل هذا الصنف مجموعة القبائل (العربية والكردية) التي تعيش في طراز من حياة بدائية متجولة في الصحارى والجبال • تعيش على الرعي في حياة متنقلة غير مستقرة في مكان معين بصورة دائمية وهذه العشائر ليست لهم علاقة في الارض ونظام الملكية أذ انهم لا يزالون عملا له علاقة بنظام ملكية الاراضي •

فالصحراء التي يتجولون فيها طلبا للمراعي والكلاء هي ملك الدولة ، وليس لاحد أن يدعى حقا فيها تحت أي نظام من نظم الملكية • وتعيش القبائل الرحالة على المراعي التي تعود ملكيتها بصورة كاملة الى الدولة • وللقبائل الرحالة حق الانتفاع دون حق الملكية • فلهم ان ينتفعوا من المراعي والكلاء لرعي ابلهم ومواشيهم دون أن يدفعوا عن ذلك شيئا الى الحكومة مباشرة كثمن لهذا الانتفاع • أن بعض العشائر البدوية الرحالة تمارس الزراعة ديما في الاراضي الصحراوية رغم المساحات الشاسعة من الاراضي التي يمكن استغلالها للزراعة ولكنها غير مستغلة ولما كانت الصحراء هي ملك للدولة لذلك لا توجد مناطق مخصصة بصورة رسمية لكل قسم من العشائر •

ولكن استقرار القبائل البدوية الرحالة في بعض المناطق جعل لكل قبيلة منطقة خاصة بها •

فقسم من العشائر تقيم في المنطقة الشمالية والآخر في المنطقة الوسطى والبعض في المنطقة الجنوبية • كما سبق وأشرنا الى ذلك •

والذين يمارسون الزراعة بصورة محدودة على مياه الامطار يزرعون الارض التي تقع في منطقتهم ، فعشائر شمر التي تقيم في صحراء الجزيرة يمارس بعضها الزراعة ديما في هذه المنطقة فقط • وكذلك عشائر عنزة التي تقيم في المنطقة الوسطى تمارس الزراعة في هذه المنطقة فقط •

وقد شجعت الحكومة في السنتين السابقتين العشائر البدوية على الزراعة وجهزتهم بالبذور مجانا •

٢ ــ العشائر المستوطنة : وهذه لاعلاقة لنا بها

(٨) نظام ملكية الاراضى :

توجد اربعة اصناف من الاراضي يمكن تمييزها في العراق حسب نظام الملكية المقرر • وهذه الاصناف من الاراضي مسكونة من قبل العشائر مع اختلاف في الاراضي التي تقيم فيها القبائل الرحالة والاراضي التي تشغلها العشائر المستوطنة •

١ ــ الاراضى الاميرية الصرفة :

وملكية هذه الاراضي تعود الى الدولة وكذلك حق الانتفاع بها • والصحراء التي تتجول فيها القبائل الرحالة هي من هذا النوع من الاراضي • والقبائل الرحالة تنتفع بالمراعي دونما قيد او شرط ولا تدفع لذلك ثمنا عن الرعي • كذلك القسم الذي يمارس الزراعة ديما في هذه المناطق لايدفع للحكومة ثمنا مباشرا ولكن هناك ضرائب على المنتوجات فالقبائل الرحالة لاتدفع ثمنا عن الرعي وأنما هناك ضرائب على المواشي تؤخذ بصورة غير مباشرة •

٢ ـ الاراضي الخاصة المملوكة الصرفة :

وملكية هذا النوع من الاراضي وكذلك حق الانتفاع بها يعود الى الاشخاص او لجماعة منهم فهي ملكية خاصة باصحابها مسجلة بأسمائهم كملاك لها . ولا يدفع اصحاب هذه الاراضي ضرائب عن الاراضي مباشرة . وانما تدفع الضرائب عن المنتوجات والغلة حسب نوعها .

ولاصحاب هذه الاراضي حق التصرف الكامل بها .

٣ ـ الاراضي الممنوحة باللزمة :

وهذا الصنف من الاراضي هي بالاصل مملوكة للدولة . ولكن الحكومة منحت لزمتها للافراد او لمجموعة منهم . وهذه الاراضي تمنح باللزمة لقاء كافة التصرفات القانونية وانها تنتقل الى الورثة وكل ما هنالك ان رقبتها مملوكة للدولة وحق الانتفاع بها مملوك للاشخاص .

ويشمل هذا النوع من الاراضي مساحات واسعة تعتمد على مشاريع الري في اروائها ويدفع الايجار السنوي عن هذه الاراضي الى الحكومة على أساس (الدونم) . ومساحات واسعة من الاراضي الزراعية هي من هذا الصنف . (كأراضي الحويجة في لواء كركوك) واراضي (الدجيلة في لواء الكوت) واراضي (الثرثار) هي من هذا النوع . وتتقاضى الحكومة اجرا على هذه الاراضي من اصحاب حق اللزمة .

٤ ـ اراضي الوقف :

ان الملكية في هذا النوع من الاراضي لا يمكن ان تكون مملوكة لاحد لان رقبتها محبوسة ومنفعتها مخصصة لبعض الاشخاص او لبعض المؤسسات الخيرية العامة كالمدارس والمستشفيات والجوامع وهذا النوع الاخير وهو ما يسمى (بالوقف الخيري) يدار مباشرة من قبل وزارة الاوقاف .

وتمتلك الدولة والاوقاف العامة مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية اذ تمتلك الدولة حوالي ثلاثة واربعين مليونا من الدونمات (٤٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دونم) في سبعة الوية من العراق ٠

وتمتلك وزارة الاوقاف حوالي (نصف مليون دونم) وهذه المساحات من الاراضي على الغالب صالحة للزراعة ٠ وقد كان عدد الافراد الذين يمتلكون اكثر من (١٠٠٠ دونم) حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ شخص ٠

ولكن بعد ثورة تموز ١٩٥٨ كان نظام ملكية الاراضي الزراعية قد تغير تغيرا اساسيا بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ٠

حيث قد حدد قانون الاصلاح الزراعي الحد الاعلى الذي يمكن ان يتملكه الشخص الواحد من الاراضي الزراعية ٠ فحددت النسبة (١٠٠٠ دونم) كحد اعلى للتملك من قبل شخص واحد ٠ وبذلك استولت الحكومة على الزيادة عن هذا الحد على اساس التعويض للملاك الاصليين ٠

وقد وزعت بعض هذه الاراضي التي تم الاستيلاء عليها على الفلاحين الذين لا يمتلكون اراضي زراعية ٠ وكان الغرض من هذا القانون القضاء على الاقطاعيات الزراعية وتقسيم الاراضي الزراعية على اساس الملكية الصغيرة وتمليك الفلاحين اراضي يزرعونها كملاك لها ٠ وقد حددت نسبة الارض الزراعية التي تملك للفلاحين ما بين حد ادنى واعلى وهو (٣٠ــ٦٠ دونم) للشخص الواحد هذا بالنسبة للاراضي الزراعية التي تسقى بالواسطة او على مشروعات الري ٠ اما الاراضي التي تزرع ديما على مياه الامطار فقد حددت نسبة الحد الاعلى (بـ ١٢٠ دونم) للشخص الواحد ٠

وقد حدد القانون مدة خمس سنوات يتم فيها الاستيلاء وتوزيع الاراضي المستولى عليها ابتداء من تنفيذ القانون في سنة ١٩٥٨ ٠

وقد اثر قانون الاصلاح الزراعي في نظام الملكية القـديم على النحو التالي :

١ ــ جعل الحد الاعلى للتملك ١٠٠٠ دونم للملاك القدماء •

٢ ــ استيلاء الحكومة على الفائض عن هذا الحد •

٣ ــ فسح المجال للفلاحين بأن يصبحوا ملاكا صـغارا للاراضي الزراعية بعد أن كانوا مأجورين •

٤ ــ قضى على نظام الاقطاع الزراعي •

وتختلف وسائل ارواء الاراضي الزراعية من منطقة الى اخرى ، فالقبائل البدوية التي يمارس بعضها الزراعة بنطاق محدود تعتمد على مياه الامطار ويسمى ذلك (الزراعة ديما) •

وكذلك يعتمدون في بعض المناطق•على الآبار الارتوازية،للري •

وتوجد الآبار الارتوازية في كثير من المناطق الصحراوية ولكنهـا مستغلة بصورة محدودة جدا بالنسبة لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة•

وأن دراسة فنية في مناطق عديدة من العراق قد اجريت حـــول امكانية القيام بمشاريع للآبار الارتوازية وحفرها وان نتائج هـــذه الدراسات كانت مشجعة على تنفيذ هذا المشروع •

وأن اول مشروع لحفر الآبار الارتوازية قد انجز في لواء ديالى في منطقة (مندلي) يشمل عدد من الآبار الارتوازيـــــة لري المزارع والبساتين •

وتجري عملية ضخ المياه بواسطة ميكانيكية حيث تنصب الميــاه في مجاري معدة لذلك •

وسوف نبحث موضوع الآبار الارتوازية عند بحث سياسة توطين القبائل الرحالة في العراق •

(٩) التقاليد العشائرية والقانون :

لم يكن موضوع التقاليد العشائرية ضمن بحثنا هـــذا ولكن

الموضوع له علاقة مباشرة في سياسة التوطين ، ولذلك رأينا أن نستعرض بأيجاز بعض جوانب هذا الموضوع بالقدر الذي يلقي لنا ضوء على الخصائص الاساسية لشخصية البدوى ، ومعرفة طبيعته تجاه بعض الامور . وهذه من المسائل الرئيسية في عملية الاستيطان والتحول الاجتماعي .

وأهم حقيقة للتقاليد العشائرية وعاداتهم تكمن في الظروف الاجتماعية والطبيعية التي عاشوا فيها زمنا طويلا عبر القرون،فالعشائر عاشت لمدة طويلة كجماعة مستقلة بذاتها لها حياتها الخاصة وتقاليدها وعاداتها،ولها قانون خاص شرع اثناء الاحتلال البريطاني للعراق في سنة ١٩١٨ وبقى سارى المفعول حتى الغي بعد ثورة ١٤ تموز ٩٥٨ وكان هذا القانون الخاص بالعشائر يؤكد استقلالهم عن بقية سكان المجتمع. وهذا مما ساعد على بقائهم منعزلين عن التطورات الاجتماعية ومنعهم عن الاندماج مع بقية السكان . ولذلك بقوا غير متأثرين بحياة المدن أو القرى والارياف . لهم قوانينهم وعاداتهم وتقاليدهم التي تنظم روابطهم الاجتماعية بمعزل عن القوانين العامة التي تنظم حياة بقية السكان .

ولقد كان ذلك واضحا في القانون الجنائي بصورة خاصة حيث قد رتب القانون العشائري لهم قواعد واجراءات خاصة تختلف تماما عن قواعد واجراءات القانون العام الذي يطبق على بقية افراد الهيئة الاجتماعية .

وكان اهم عمل قامت به حكومة ثورة ١٩٥٨ الغاء قانون العشائر لغرض ازالة الفوارق التي كانوا يتميزون بها عن غيرهم من السكان . وهذا مما جعلهم تحت سيطرة القانون .

وقد فقد رؤساء العشائر بذلك كثيرا من سلطتهم مع استثناء بسيط لبعض العشائر البدوية الرحالة حيث لا يزال بعضهم يتمتع بصورة محدودة بسلطة على افراد عشيرتهم ولكنها ضعيفة على أية

حال . ومن ناحية اخرى أن بعض التقاليد والعادات لازالت محترمة لانها تتظمن بعض المبادىء التي يعترف بها القانون العام خاصة في القضايا المدنية . وعلى أية حال لم يعد وجود للقضاء العشائري القديم بعد الغاء قانون العشائر .

ولكن العادات والتقاليد البدوية لازالت مرعية اذ ليس من السهل ازالة القيم الحضارية والاجتماعية المتأصلة في جماعة من السكان بمجرد صدور قانون يلغي هذه القواعد الخاصة . فأن استمرار القواعد القديمة يبقى زمنا طويلا قبل ان يزول وبصورة خاصة القواعد التي تنظم الزواج والطلاق والخطف الى غير ذلك من القواعد التي تنظم روابطهم الاجتماعية . طالما لا تصطدم بالقانون العام .

(١٠) الادارة :

لقد كان للعشائر المقيمة في المناطق الصحراوية ادارة خاصة بهم ونظام اداري خاص ايضا .

وقد استمر هذا النظام ساريا منذ الاحتلال البريطاني للعراق في سنة ١٩١٨ وخلال الحكم الوطني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حين الغي القانون والغيت معه ايضا (مديرية العشائر العامة) الملحقة بوزارة الداخلية والتي كان اختصاصها في امور العشائر وشؤونهم ومشاكلهم ومنازعاتهم .

وقد كانت سلطة الشيوخ مطلقة على عشائرهم تقريبا وهم الذين يمثلونهم امام الحكومة ، ولكن بعد الغاء قانون العشائر في سنة ١٩٥٨ فقد الشيوخ سلطتهم على قبائلهم اذ لم يعودوا يتمتعون كما كانوا بسلطة مطلقة على افراد عشائرهم ، فأدى ذلك الى تغيير اساسي في الحياة العشائرية نفسها خاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي . اذ فقد الشيوخ اقطاعياتهم الواسعة وذلك أدى الى ظهور طبقة من صغار الملاك من الفلاحين للاراضي الزراعية التي كانت ملكا للشيوخ .

لقد استعرضنا الوضع العام للقبائل الرحل العربية حسب المناطق التي يقيمون فيها . ولما كانت العشائر الرحالة في العراق حسبما بينا سابقا تنقسم الى عشائر عربية وعشائر كردية ، فلابد اذا من اعطاء فكرة عن العشائر الكردية الرحالة التي تقيم في المناطق الشمالية من العراق في الاراضي الجبلية ، والتي تتجول ما بين الحدود العراقية والايرانية في هجرة سنوية يطلق عليها الجغرافيون (Trans Human) بالرحلة البشرية لغرض الرعي . وتنتقل هذه العشائر بصورة اساسية من المناطق الشمالية عبر الحدود العراقية نحو الحدود الايرانية وتقيم في منطقة الحدود حوالى ستة اشهر من السنة طلبا للرعي . ويبلغ مجموع هذه العشائر الكردية الرحالة حوالي (٣٦٠٠٠) نسمة حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ .

ان هذه الارقام لا تمثل في الواقع المجموع الحقيقي لعدد العشائر الكردية والعربية الرحالة ، اذ يبدو ان هناك تناقضا ما بين الاحصائيات الرسمية للسكان لسنة ١٩٥٧ والاحصائيات الواردة في بعض التقارير الرسمية التي وجدناها في مراسلات في وزارة الداخلية لسنة ١٩٦٢ حيث ان التقارير أشارت الى ارقام اكثر بكثير من الارقام المذكورة في الاحصائية الرسمية لسنة ١٩٥٧ . كما سنفصله بعد ذلك .

وتنتشر العشائر الكردية الرحالة في لواء اربيل في قضاء كويسنجق وقضاء شقلاوة . وترحل العشائر الكردية الى الحدود الايرانية وقسم منها يدخل الحدود الايرانية بموجب اتفاقيات ، ويشمل بعض هذه العشائر الكردية الرحالة في الصناعات الحيوانية بصورة بدائية وبالنسيج كنسيج الوبر والصوف . وقسم منهم يشتغل في الزراعة الآن .

وتظهر الاحصائيات المختلفة ان قسما كبيرا من العشائر الكردية الرحالة قد استوطن على الزراعة وممارسة بعض الصناعات الحيوانية كالجبن واللبن وصناعة النسيج وكذلك تربية الحيوانات .

وعلى العموم فأن معظم هذه العشائر الكردية الرحالة هم رعاة

اغنام بالدرجة الاولى واما الاعمال الاخرى كالصناعات الحيوانيـــة والنسيج فأنها تعتبر ثانوية بالنسبة لهم ٠

وتنتشر هذه القبائل في الالوية الشمالية (اربيل ، ســـليمانية ، كركوك ، الموصل) ٠ وبعض هذه العشائر الرحالة قد تحولت الى حياة الاستقرار ، حيث استوطنت في القرى بصورة خاصة في الخمسة عشرة سنة الاخيرة ٠ وقسم منهم تحول الى الزراعة او ممارسة النقـــل بين العراق وايران في الحدود الشمالية والشمالية الشرقيـــة ، ويظهر من الاحصائيات ان عدد هذه القبائل الرحل اخذ بالتناقص سنة بعد اخرى٠ وذلك راجع الى تحول هذه الجماعات الى حياة مستقرة او شبه مستقرة كما سنرى عند بحث (سياسة الاستيطان) وهو القســـم الثاني من هذا البحث ٠

يظهر من الاحصائيات الرسمية لسنة ١٩٥٧ لمديرية النفوس العامة التابعة لوزارة الداخلية ان نفوس العشائر العراقية الرحالة عربية وكردية يبلغ حوالي (٢٧١ر٨٤٤) موزعين حسب العنصرية على النحو التالي :

العشائر العربية ـ ٢٣٨ر٩٤٢ نسمة

العشائر الكردية ـ ٣٢ر٩٠٢ نسمة

موزعين على مختلف الالوية العراقية كما هو مبين في الجدول رقم (٢) حيث يظهر بوضوح عدد هذه القبائل في كل لواء ٠

جدول رقم (٣)

القبائل الرحالة في العراق مقتبسة من الدليل العام لتسجيل النفوس لسنة ١٩٥٧

اللواء	عدد العشائر العربية	عدد العشائر الكردية
١ ـ الموصل	١٥٢٥٧	٣٠٠٠
٢ ـ السليمانية	ـ	٨٣٦٠

٣ ـ اربيل	ـ	١٥٠٥٠
٤ ـ كركوك	ـ	٦٤٩٢
٥ ـ ديالى	ـ	ـ
٦ ـ الدليم	١٥٤٧٧	ـ
٧ ـ بغداد	١٠٣	ـ
٨ ـ الكوت	١٧٣٩٣	ـ
٩ ـ الحلة	٣٢٨٠	ـ
١٠ ـ كربلاء	١٧٥٥٠	ـ
١١ ـ الديوانية	٥٥٣٢	ـ
١٢ ـ العمارة	٢٤٥٦١	ـ
١٣ ـ المنتفك	١٨٤٥٤	ـ
١٤ ـ البصرة	٤٣٥٠٢	ـ
١٥ ـ البادية الشمالية	١٨٢٩٠	ـ
١٦ ـ البادية الجنوبية	٣٦٦٠٢	ـ
١٧ ـ بادية الجزيرة (الموصل)	٢٢٩٤١	ـ
المجموع	٢٣٨٩٣٢	٣٢٩٠٢

المجموع الكلي = ٢٣٨٩٤٢ + ٣٢٩٠٢ = ٢٧١ر٨٤٤ نسمة

ولكن هذه الارقام لا يمكن الاعتماد عليها كليا . وذلك لان تقارير اخرى رسمية اشارت الى عدد نفوس القبائل الرحالة فأعطت ارقاما اقل من هذا العدد .

فقد ظهر من تقرير لوزارة الأصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٦٢/٤/٨ صادر من لجنة مؤلفة من اعضاء يمثلون مختلف الوزارات كوزارة الشؤون البلدية والقروية ، والزراعة ، والمعارف ، والداخلية . غرضها دراسة حالة البدو الرحل وتوطينهم .

فجاء في التقرير : (أن اللجنة وجدت أن ما يقارب من ٢٥٠ر٠٠٠ نسمة من العشائر ليس لها مكان سكن معين ولكنها متجولة وهذه العشائر تتألف من عشائر رحل وعشائر غير مستقرة ٠

وأن حوالي (٢٠٠ر٠٠٠) نسمة من هذا العدد يتجولون في الصحارى وهم البدو الرحل يعيشون على الكلاء والرعي ٠

ان مساحة الأرض التي يتجولون فيها تبلغ حوالي (٢٠٠ر٠٠٠ كيلو متر مربع) ٠ ومن مقارنة هذه الأرقام الواردة في تقرير اللجنة المشار اليها ومن الارقام المدونة في نشرة الاحصاء الرسمية لمديرية النفوس العامة التابعة لوزارة الداخلية الصادرة في سنة ١٩٥٧ يتبين لنا بأن الفرق مابين الأرقام المسجلة بالاحصائية وتلك المدونة في تقرير اللجنة بوزارة الاصلاح الزراعي يبلغ (حوالي ٢١ر٠٠٠) نسمة ، وهذا الفرق يكون نسبة عالية بالنظر الى فرق الزمن ، حيث أن المدة ما بين احصائية النفوس في سنة ١٩٥٧ وما بين التقرير الصادر من اللجنة المشار اليها في سنة ١٩٦٢ حوالي خمس سنوات ٠ واذا أخذنا بنظر الأعتبار الآثار التي نتجت عن قانون الآصلاح حيث قد وزعت مساحات كبيرة من الاراضي مما ساعد على سحب عدد كبير من العشائر الرحالة للاستيطان على الاراضي التي وزعت عليهم ٠ هذا من جهة ومن جهة أخرى أن انجاز بعض مشاريع الري والخزانات هو عامل آخر ساعد على توفير المياه اللازمة للزراعة مما أدى الى تسهيل عملية الاستيطان لبعض القبائل الغير المستقرة ٠

ومع ذلك فأن الارقام يجب أن تؤخذ بكل تحفظ لأن آخر احصائية رسمية للسكان قو جرت في سنة ١٩٥٧ قبل الثورة وقبل صدور قانون الأصلاح الزراعي الحالي الذي بمقتضاه اعيد نظام توزيع الملكية ٠ وأنشأ الملكية الزراعية الصغيرة التي بمقتضاها تحول عدد كبير من العشائر الغير مستقرة الى ملاك صغار في الاراضي التي

وزعتها الحكومة بعد الاستيلاء عليها حسب القانون الجديد بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

وأهم نقطة نود أن نلفت النظر اليها هي أن هذه الاحصائيات غير دقيقة . وأن هذه العشائر الكردية بصورة خاصة لا يمكن معرفة عددها بصورة مضبوطة لحالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة الشمالية من العراق بسبب الحركات العسكرية في المنطقة . وعلى هذا فأن تعداد العشائر الرحالة في العراق غير دقيق وأن الارقام الواردة سواء في تقرير اللجنة الخاصة بوزارة الأصلاح الزراعي الصادر سنة ١٩٦٢ المشار اليه والارقام المدونة في الاحصائية الرسمية لمديرية النفوس العامة الصادرة سنة ١٩٥٧ لا يمكن اعتبارها صحيحة للاسباب التي ذكرناها آنفا .

وهناك سبب آخر يدعونا الى التشكك في صحة هذه الأرقام من الناحية الاحصائية هو أن المبدأ الذي استندت عليه الاحصائيات من حيث تصنيف العشائر غير معلوم . اذ يظهر لنا أن هناك التباسا حول مبدأ التصنيف . اذ أن الارقام المتباينة فيما يختص باحصائية العشائر الرحالة تدل على أن التصنيف لم يجري على قاعدة معينة ومحددة تحديدا واضحا . فالعشائر بالعراق يمكن تصنيفها على النحو التالي :

١ ــ العشائر المستوطنة : وهؤلاء هم الذين يملكون الاراضي الزراعية .

٢ ــ العشائر الغير المستقرة : وهم الذين لا يملكون اراضي زراعية وينتقلون من مكان الى آخر للعمل كفلاحين في الاراضي الزراعية .

٣ ــ العشائر الرحالة : وهذه العشائر (بدوية وكردية) تعيش على الرعي وبعض الصناعات الحيوانية وهي لا تمارس الزراعة كعمل اساسي بل أن حياة التنقل وراء الكلاء والرعي هي الاساس الذي تقوم عليه حياتهم .

ومن هذا التقسيم يبدو لي بأن الاحصائيات قد خلطت ما بين

العشائر البدوية الرحالـة ، والعشائر الغير المستقرة التي تعيش على الزراعة . وهذا ادى الى تناقض في أرقام الاحصائية للعشائر الرحالة .

وعلى أية حال فأن الاحصائيات تشير الى تناقص مستمر في عدد افراد العشائر الرحالة لأسباب عديدة سنستعرضها عند بحث (سياسة الاستيطان) في العراق . هذا مع ملاحظة بأن الاحصائيات التي استندنا عليها في هذا البحث هي الاحصائيات الرسمية لمديرية النفوس العامـة الصادرة في سنة ١٩٥٧ والاحصائيات الواردة في مصادر أخرى رسمية كالاحصائيات الخاصة بدائرة الاحصاء فيوزارة التخطيط، والاحصائيات الواردة عرضا في وزارة الداخلية مما تضمنته التقارير الرسمية . واود أن ابين بأن عدد العشائر الرحالة عربية أو كردية سواء كان تقريبيا او مضبوطا ام غير مضبوط بصورة صحيحة في الواقـع لا يؤثر كثيرا في النتائج التي سيتمخض عنها هذا البحث ، اذ ان طبيعة البحث نفسـه والاغراض الرئيسية التي يستهدفها لا تتأثر كثيرا بكون عدد العشائر الرحالة مضبوطا أم غير مضبوط ، بل المهم هو أن الوسائل التي تقـوم عليها سياسة الاستيطان لهذه القبائل لا تتأثر بالعدد قليلا او كثيرا وهذا لا أثر له بالوضع في العراق نظرا لسعة الاراضي الصالحة للزراعـة . بحيث يمكن أن تستوعب اي عدد لاستيطان القبائل اذا ما تحولت الى حياة الاستقرار على الزراعـة .

ان الارقام المسجلة بالاحصائيات الرسمية محل نظر لاختلافهـا من حيث العدد . فقد سجلت احصائيات قديمة لسنة ١٩٣١ بأن عـدد القبائل الرحل العربية يبلغ (٢٠٤,٠٠٠ نسمة) في حين أن الاحصائيات الرسمية لمديرية النفوس العامة الصادرة في سنة ١٩٥٧ سجلت عـدد نفوس القبائل الرحالة عربية وكردية معا (٢٧١,٨٤٤) .

ولا شك أن تفاوت هذه الارقام يدعو الى الاستغراب لأن المشاريع التي حدثت في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣١ ـ ١٩٥٧ قد جذبت عـددا كبيرا من أبناء القبائل الرحالة حيث استوطن عدد منهم على الزراعـة

بعد تطبيق قانون تسوية حقوق الاراضي وكذلك مشاريع الري بمختلف المناطق في العراق بالاضافة الى تحول قسم من هذه العشائر الى حياة الاستقرار كعمال في شركات النفط في منطقة كركوك والموصل والبصرة . وعلى أية حال فأن الفوارق ما بين الاحصائيات في السنين المختلفة ليست كبيرة جدا ، وهي في الواقع تعكس ضعف مستوى العمليات الخاصة بأحصاء النفوس . وكما سبق وأن بينا أن العدد الحقيقي للعشائر الرحالة لا يؤثر كثيرا في موضوع سياسة الاستيطان .

القسم الثاني

سياسة الاستيطان

يقصد بسياسة الاستيطان الخاصة بالعشائر الرحل هي مجموعة الخطط التي تستهدف تغيير الحياة الأجتماعية لهذه الجماعة ونقلها من حالة البداوة والعزلة التي يسودها عدم الاستقرار والتنقل الى حالـة الاستقرار بالاستيطان في منطقة جغرافية والاندماج مع بقية قطاعات المجتمع ريفية أو قروية أو مدنية •

وهذه الخطط تتطلب برامج معينة واجراءات خاصة تتم بها عمليـة التغيير والتحول الاجتماعي بشكل تدريجي بأقل جهد وأبسط اجراء بحيث يمكن لهذه البرامج أن تسير في تحقيق اهدافها في عملية التغيير الأجتماعي دون حدوث مشاكل تحول دون تنفيذ الاهداف الرئيسيـة اثناء سير عمليات التحويل الاجتماعي هذه •

واستنادا الى هذا التعريف سنحاول استخلاص سياسة التوطين في العراق لهذه القبائل الرحالة ، والاجراءات المتخـذة المباشرة وغير المباشرة التي لها علاقة بالتوطين في العراق • ولكن معرفة الاتجاهات العامة في مختلف الادوار التي مر بها الحكم في العراق يساعدنا كثيرا على معرفة (السياسة الخاصة) بالقبائل الرحل التي اتبعتها الحكومات في العراق منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٧ وخلال الحكم الوطني الى ثورة تموز ١٩٥٨ وبعد هذا التاريخ •

ولا بد قبل أن ندخل في صلب الموضوع أن نبين بعض الأمور التي تخص هذا الموضوع لنكون على بينة مـن بعض المفاهيم التـي صاحبت (مفهوم التوطين والسياسة المتبعة فيه) •

ان الكتاب الذين عالجوا موضوع توطين القبائل الرحل في العراق أو الذين كتبوا فيه عرضا في بعض التقارير قد خلطوا بين أمرين مختلفين اذ أنهم لم يفرقوا بين الاستقرار Settlement وبين الاستيطان Sedenatrization ان كثيرا من العشائر الرحالة قد استقرت في المناطق الزراعية ، وتغيرت حياتها الاجتماعية من عشائر رحالة لا استقرار لها الى عشائر مستقرة على حياة الزراعة تمارسها في مختلف المناطق الزراعية كفلاحين اجراء . وبعض هؤلاء الفلاحين قد منح الأرض باللزمة بمقتضى قانون تسوية حقوق الاراضي الصادر في سنة ١٩٣١ وبعضها قد تملك الأرض حديثا بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي الصادر بعد هذه الثورة والذي بمقتضاه وزعت مساحات كبيرة من الاراضي المستولى عليها من قبل الأصلاح الزراعي بمقتضى هذا القانون .

فهناك فرق بين العشائر التي لا زالت رحالة والعشائر التي قد تركت حياة التنقل والرحيل ، الى حياة الاستقرار ومزاولة الزراعة دون الاعتماد كليا على الطبيعة وما تنتجه من كلاء لرعي الاغنام . ولأجل توضيح المعنى المقصود من التوطين Sedentarization فأن التعريف لا بد وأن يتحدد في نطاق الظروف المحلية لحالة القبائل الرحالة في المنطقة العربية . وعلى ذلك لا بد وأن يقتصر تعريف التوطين على الاجراءات الخاصة بالقبائل الرحالة والتي تستهدف تغيير حياتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية معا وذلك بنقلهم من الحالة البدائية التي يسودها عدم الاستقرار بالتنقل المستمر الى حياة فيها استقرار وعمل منظم ، يمكن بواسطة هذا الاستقرار تقديم الخدمات العامة الى هذه المجموعة من المجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية وجعلهم جزء متصلا بالمجتمع وغير منعزل .

وبهذا المعنى تعتبر العشائر التي تمارس الزراعة عشائر مستقرة

سواء كانت هي مالكة الارض أم كان الفلاحون اجراء . فالعبرة بطراز الحياة يسودها الاستقرار ومزاولة عمل معين كالزراعة والعمل اليدوي أو الاعمال التجارية . وعلى هذا الأساس ان معظم العشائر التي كانت بالاصل قبائل رحالة تعتبر الآن عشائر مستقرة ، اغلبها يزاول الزراعة في المناطق الزراعية والارياف . فهي بهذا متوطنة في المناطق الزراعية وبعضها في صناعة النفط في المناطق الوسطى بكركوك والمنطقة الشمالية في الموصل والمنطقة الجنوبية في البصرة وعلى ذلك فيمكن تقسيم العشائر الى قسمين :

١ ـ العشائر المتوطنة : Settled Tribes

وهي العشائر التي استقرت تزاول الزراعة أو أعمالا من مختلف الاعمال وأهمها في صناعة النفط .

٢ ـ العشائر الرحالة : Nomadic Tribes

وهي العشائر الغير متوطنة والتي لا استقرار لها في مكان ثابت وتعيش على الرعي متنقلة في الصحراء شطرا كبيرا من السنة . تعيش في حالة بدائية لا اثر للحياة المدنية الحاضرة فيها . ويشمل هذا القسم من العشائر (العرب والاكراد) الذين يقيمون في الصحارى أم في الجبال كالعشائر الكردية الرحالة ، وهذه أقلية بالنسبة للعشائر التي توطنت . ويبلغ نفوس العشائر المتوطنة في العراق حسب احصائية النفوس الرسمية لسنة ١٩٥٧ وهو آخر احصاء جرى للنفوس في العراق حوالي (١٫٣٥٢٫٦٢٣ نسمة) موزعين على مختلف الوية العراق . حسب الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

نفوس العشائر المتوطنة حسب احصائية النفوس

لعام ٩٥٧ موزعين حسب الالوية

التسلسل	اللواء	العدد
١	الموصل	٢٣٤٢٢١
٢	السليمانية	٩٢٥٨٨
٣	اربيل	٨٣٧٨٠
٤	كركوك	١٠٤٤٣١
٥	ديالى	٣٦٩٢٣
٦	الدليم	٧٩٥٣٧
٧	بغداد	٨٣١٠٨
٨	الكوت	٧٤٢٧٨
٩	الحلة	١٠٣١٧٠
١٠	كربلاء	١٣٥٥٨
١١	الديوانية	١٦٣٣٤٢
١٢	العمارة	١٠٤٢٤٠
١٣	المنتفك	٩٢٢٣٣
١٤	البصرة	٧٠٩٩٩

ومن مقارنة الارقام المتقدمة بالجدول السابق الخاص بالعشائر المتوطنة مع الارقام الخاصة بالعشائر الرحالة نجد بأن العشائر الرحالة اقلية بالنسبة لمجموع العشائر المتوطنة في العراق • والواقع أن نسبة العشائر الرحالة عربية وكردية في نقص مستمر كما تشير اليه الاحصائيات والارقام الواردة في مختلف التقارير •

أن مقارنة الجداول رقم (١) مع جدول رقم (٣) الخاصة بالعشائر

الرحالة نجد ان جدول رقم (١) يسجل رقما لعدد القبائل الرحالة حوالي (٧٧٫٨٣٦) لسنة ١٩٥٧ في حين ان جدول رقم (٣) لسنة ١٩٥٧ أي نفس السنة يسجل رقما آخر لعدد القبائل الرحالة في العراق تبلغ (٢٧١٫٨٤٤) وهذا العدد يشمل العرب والاكراد من القبائل الرحالة . فأذا اخرجنا من هذا العدد مجموع القبائل الكردية التي تبلغ (٣٢٩٠٢) فيصبح مجموع القبائل العربية (٢٣٨٫٩٤٢) نسمة فقط . واذا قارنا هذا العدد بالعدد الخاص بجدول رقم (١) الذي يشمل عدد القبائل الرحالة العربية (٧٧٫٨٣٦) نجد الفرق كبيرا جدا في حين ان هذا العدد الاخير يشمل العشائر العربية التي تتجول في المناطق الجزيرة والمنطقة الشمالية والجنوبية فقط . في حين ان هناك عشائر عربية رحالة اخرى تقطن الالوية المختلفة من العراق كما هو موضح في جدول رقم (٣) . ويظهر من هذا الجدول (٣) ان العشائر العربية الرحالة موزعة في جميع الوية العراق . ولكن اعلى نسبة منها هي التي تشمل (البادية الشمالية والبادية الجنوبية وبادية الجزيرة) حيث يبلغ نفوس العشائر العربية الرحالة في هذه البوادي الثلاث (٧٧٫٨٣٣) نسمة ، بينما يبلغ نفوس القبائل العربية الرحالة في مختلف الوية العراق حوالي (١٦١٫١٠٩) نسمة في حين ان القبائل الكردية الرحالة والتي تتجول في المنطقة الشمالية محصورة في اربعة الوية فقط هي لواء (الموصل ، سليمانية ، اربيل ، وكركوك) وتبلغ نفوس هذه العشائر حوالي ٣٢٩٠٢ نسمة حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ الرسمية الصادرة من مديرية النفوس العامة . وعلى هذا فيمكن تقسيم العشائر الرحالة بالنسبة للعنصر وللعدد حسبما يلي :

١ ـ العشائر العربية الرحالة في الوية العراق = ٢٣٨٫٩٤٢ نسمة

٢ ـ العشائر الكردية الرحالة في جميع الوية العراق = ٣٢٫١٠٢ نسمة .

فيكون مجموع العشائر الرحالة في جميع انحاء العراق عربية وكردية هو (٢٧١٫٨٤٤) وذلك حسب احصائية النفوس الرسمية

للحكومة العراقية الصادرة من مديرية النفوس العامة في سنة ١٩٥٧ .

ان هذه الارقام يجب ان تؤخذ مع التحفظ لانها قديمة اولا اذ قد سجلت في سنة ١٩٥٧ ، ومنذ ذلك الحين حصلت تغييرات كثيرة كصدور قانون الاصلاح الزراعي بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وكذلك انجاز بعض مشاريع الري ، وهذه العوامل قد ساعدت على استيطان بعض العشائر الرحالة في مختلف مناطق العراق . كما ان حفر الآبار الارتوازية هو الآخر ساعد على الاستيطان كما سنفصله فيما بعد . كما ان الوضع في المنطقة الشمالية الكردية وحالة عدم الاستقرار لابد وان تؤخذ بنظر الاعتبار فيما يختص بالسكان والقبائل الرحل خاصة الكردية منها والعربية بصورة عامة . اذ ان بعض العشائر العربية قد استوطنت حديثا في بعض القرى . كما ان بعض العشائر الكردية الرحالة ذهبت الى الحدود الايرانية . ولذلك نجد ان هذه الارقام الخاصة بعدد نفوس القبائل الرحل لا يمثل العدد الحقيقي للاعتبارات الآنفة الذكر .

ومن احصائية وردت في تقرير لوزارة الاصلاح الزراعي صادر في ٨ـ٤ـ١٩٦٢ بناء على دراسة لجنة مشكلة من وزارة الاصلاح الزراعي تمثل وزارة البلديات والشؤون الاجتماعية والزراعة والمعارف والداخلية غرضها دراسة حالة البدو والرحل وتوطينهم وجدت اللجنة :

١ ـ ان هناك ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة ليس لها مكان سكن معين تتجول ما بين عشائر رحل وما بين عشائر غير مستقرة .

٢ ـ حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ نسمة منهم يتجولون في الصحاري وهم (البدو) يعيشون على الكلاء والمراعي مما تنتجه الارض .

٣ ـ وتبلغ مساحة الاراضي التي يتجولون فيها حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع . وهؤلاء هم قبائل بدوية وقبائل شبه رحالة.

ان التقرير لم يوضح ما اذا كان هذا العدد يشمل القبائل الرحالة العربية والكردية ام انه خاص بالعشائر العربية . ويغلب على الظن انه خاص بالقبائل العربية الرحالة وشبه الرحالة . وعلى اية حال فأن الارقام

وان اختلفت في مختلف المصادر الا انها تدل صراحة على ان القبائل الرحالة في العراق عربية ام كردية تكون نسبة قليلة اذا قيست بنسبة القبائل المتوطنة والتي استقرت على ممارسة عمل معين كالزراعة والعمل في صناعة النفط . والذي نريد ان نستخلصه من هذا هو امرين :

١ ــ ان نسبة القبائل الرحالة عربية ام كردية قليل بالنسبة لبقية سكان المجتمع .

٢ ــ ان الاراضي الصالحة للزراعة واسعة جدا بحيث يمكن لهذه القبائل الرحالة ان تستوطن على الزراعة اذا ما وجدت سياسة مدروسة لذلك . ولما كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة القبائل الرحل وسياسة التوطين ، كان لزاما ان تمهد للموضوع بوصف عام شامل لحالة العشائر الرحالة في مختلف المناطق في العراق وبصورة خاصة في المناطق الرئيسية الثلاث وهي :

١ ــ البادية الشمالية .

٢ ــ البادية الجنوبية .

٣ ــ بادية الجزيرة .

اولا : البادية الشمالية :

ان المقر الاداري لهذه المنطقة هي قضاء (الرطبة) في لواء الرمادي ، وهي تشمل المنطقة الواقعة بين الفرات ودجلة وتمتد من لواء (بغداد ، موصل ، والرمادي) الى الحدود السورية . وتشمل بعض مناطق من لواء ديالى والكوت حيث استقرت بعض القبائل الرحالة على الزراعة . ويبلغ عدد بيوت هذه العشائر حوالي (٤٠٠٠ بيت) وتقدر نفوسها بحوالي (٢٠٫٠٠٠) نسمة كلهم من عشائر (العمارات والصلبة) .

وكافة الاراضي التي تسكنها هذه العشائر هي اراضي اميرية تابعة للدولة .

ثانيا : البادية الجنوبية :

ان المقر الاداري لهذه المنطقة هي (السلمان) ويسكن في هذه المنطقة قبائل من البدو تتكون من (الدهامشة وشمر والضفير ، الزياد والصلبة) • ويبلغ عدد نفوس هذه العشائر الرحالة حوالي (٧٠ر٠٠٠) نسمة وتقيم هذه العشائر في مناطق قاحلة خالية من مشاريع الري التي لا يمكن تأسيسها في هذه المنطقة •

ثالثا : البادية الوسطى ــ الجزيرة ــ :

ومقرها الحضر في لواء الموصل • وتشمل هذه المنطقة القسم الواقع على الجانب الشرقي من نهر الفرات • وتنقسم الى قسمين :

أ ــ الشامية : وهي القسم الواقع على يمين نهر الفرات •

ب ــ الجزيرة : وهي القسم الواقع على الجهة اليسرى من نهر الفرات •

ومجموع العشائر التي تقيم في هذه المنطقة يبلغ حوالي (٣٩٢٤١ نسمة) ومعظم المناطق التي تقيم فيها هذه العشائر هي اميرية صرفة تمتلكها الدولة • واراضيها صحراوية تسقى ديما على مياه الامطار او باستخدام مياه الآبار الارتوازية • ومعظم اراضي الجزيرة تزرع من قبل العشائر في الحال الحاضر واغلبهم من عشائر شمر وكذلك من اهالي الموصل من الزراع •

هذه هي المناطق الرئيسية التي تقيم في اراضيها العشائر الرحالة العربية • وهي تقيم في مساحات واسعة من الاراضي الصحراوية والتي بعضها قابل للزراعة عند توفر المياه اللازمة للزرع • ولما كانت القبائل الرحالة في العراق تتكون من :

١ ــ قبائل عربية •

٢ ــ قبائل كردية •

فأن ضرورة البحث العلمي تتطلب اعطاء صورة عن العشائر الكردية الرحالة ومناطق سكنها لانها مشمولة بهذا البحث . ولقد تركنا بحث هذه العشائر الكردية نظرا لطبيعتها الخاصة حيث يمكن تصنيف العشائر الكردية الى قسمين رئيسيين :

أ ـ العشائر الكردية المتوطنة : التي تعيش على الزراعة وبعض الصناعات الحيوانية البسيطة .

ب ـ العشائر الكردية شبه الرحالة وهؤلاء يسمون Trans Human بالاصطلاح الفني لدى الجغرافيين . وهؤلاء ليسوا متوطنين بصورة دائمية . ويعيشون بشكل مستقر طوال فصول السنة في منطقة معينة ولكنهم يتجولون موسميا ما بين العراق والحدود الايرانية، يعيشون على الرعي وينتقلون بصورة اساسية في موسم الرعي . فيتركون المناطق التي يقيمون فيها في العراق نحو الحدود الايرانية في هجرة موسمية تستغرق حوالي ستة شهور من السنة وراء الكلاء والمراعي . واثناء الشتاء يعيشون في الجبال الشمالية والشمالية الغربية ، وفي الصيف يهاجرون في رحلة موسمية تستغرق طوال موسم الصيف . وهم رعاة اغنام في الاصل ولكنهم يمارسون بعض الصناعات الثانوية كصناعة الجبن والحليب والزبدة على اسس بدائية .

ويبلغ نفوس هذه القبائل حوالي (٣٢٩٠٢ نسمة) حسب احصائية النفوس الرسمية لسنة ١٩٥٧ ويقيمون في الالوية الشمالية الاربعة وهي (اربيل ، سليمانية ، موصل وكركوك) وبعض هذه العشائر الكردية قد استوطن القرى وتحول الى الزراعة او بعض الصناعات الحيوانية او يمارسون النقل ما بين ايران والعراق على الحدود الشرقية .

وبعضهم يمارس صناعة نسيج الوبر والصوف . ومعظم العشائر

الكردية الرحالة تقيم في لواء كركوك وتقيم عشائر الجاف في كركوك اذ يبلغ عدد بيوتهم حوالي (٢٩٢٥) بيتا وعدد نفوسهم بصورة تقريبية حوالي (١٥٫٠٠٠ نسمة) يسكن معظمهم قضاء كفري • والتقارير الاخيرة الصادرة من متصرفية لواء كركوك تشير الى ان معظم هذه العشائر قد استوطن على الزراعة والصناعات الحيوانية • وهذه التقارير جاءت بعد سنة ١٩٥٧ وهي الاحصائية التي اعتمدنا عليها في معرفة عدد نفوس القبائل الرحالة • وقد سبق ان بينا ان تغييرا قد حدث في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٥٧–١٩٦٥ وأما في منطقة اربيل فيبلغ عدد نفوس العشائر الرحالة جوالي (٢١٫٠٠٠ نسمة) منشرة في قضاء كويسنجق ، راوندوز وقضاء شقلاوة) •

وان قسما من هذه العشائر قد استقر على حياة الزراعة في القرى حيث ان قسما من هذه العشائر الرحالة قد استوطن واصبح يملك اراضي زراعية • وقسم لايزال يعيش على الرعي متنقلا ما بين الحدود العراقية والايرانية •

ان هذا العدد لا يمثل العدد الحقيقي الآن لان كثيرا من هذه العشائر قد استوطن وقسم منها اصبح يملك ارضا بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ • وفي الواقع ان هذه المنطقة ليس فيها اراضي اميرية لاسكان جميع العشائر الرحالة• ولذلك بعضهم لايزال يشتغل في صناعة المنتوجات الحيوانية والنسيج ولكنهم قابلون للتدريب على اعمال الغابات حيث يكثر وجودها في المناطق الشمالية • معظم الاراضي الشمالية التي تقيم فيها هذه العشائر الكردية هي اراضي جبلية وفيما عدا بعض المناطق الخاصة بلواء الموصل حيث هناك قرى ومناطق صحراوية اذ توجد بعض العشائر الكردية المقيمة في هذا اللواء • ولكن عدد نفوسها قليل جدا اذ لا يتجاوز (٣٠٠٠ نسمة) حسب احصائية ١٩٥٧ والواقع ان هذا العدد قد تغير منذ ذلك التاريخ •

لقد استعرضنا المناطق التي تقيم فيها العشائر الرحالة عربية وكردية • وبينا عدد النفوس لكل من هذه القبائل ووضحنا مناطق اقامتها وتجوالها وبعض خصائصها • كل ذلك تمهيدا لدراسة سياسة التوطين ولكننا نرى اتماما للبحث أن نستعرض بايجاز بعض مظاهر هذه المجموعة من السكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك تمهيدا لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي الخاصة (بسياسة التوطين والمشروعات القائمة والمقترحة بهذا الصدد) • لأن والسياسية ، وذلك تمهيدا لما تقتضيه ضرورات البحث العلمي الخاصة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة من السكان •

١ ـ الحالة الاجتماعية :

ان الحالة الأجتماعية لهذه الفئة من السكان واطئة من الناحية الصحية والثقافية والاقتصادية • فهم يعيشون في حالة غير مستقرة يتنقلون معظم أوقات السنة ، وليس لهم منازل ثابتة يقيمون فيها • ويعتمدون على الأبل والماشية في حياتهم • وليست لهم مدارس لتعليم الصغار ولذلك فالأمية منتشرة بينهم بحيث نادرا ما يوجد بينهم من يقرأ ويكتب •

واعتمادهم على الطبيعة في ادامة حياة ابلهم ومواشيهم هو العامل الاساسي الذي يجعل حالتهم الاقتصادية رديئة جدا ، لان الاعتماد على الطبيعة يجعلهم تحت رحمة الاقدار ، فأذا جادت الطبيعة بموسم مطر مواتي ساعد ذلك على انتشار المراعي والكلاء • واذا قل المطر تعرضت ابلهم ومواشيهم الى مخاطر قد تؤدي الى هلاكها ، فتسوء حالتهم المعيشية • والأبل والماشية هي مصدر رزقهم الاساسي • وهذه الجماعة لا تملك من وسائل الحياة المدنية شيئا يذكر اطلاقا • وكل ما تملك هي الأبل والماشية وبعض الحيوانات اللازمة لحياتهم ، هذا كل ما يملكون من المنقولات • وليس لهم ارضا يمتلكونها ويقيمون عليها •

فبيوتهم من الشعر والخيام • وليس هناك مدارس لتعليم ابنائهم •

واما الحالة الصحية فأن القبائل الرحالة وان كانت تعيش على الطبيعة وبشكل بسيط يقتاتون على ما تنتجه الأبل وبعض البلح والخبز وذلك لا شك يجعلهم اقرب الى الطبيعة من الحياة المدنية المعقدة • فأن بعض الامراض غير معروفة بينهم كأمراض القلب والامراض العصبية وذلك لبساطة الحياة وأثر الطبيعة • ولكن هناك بعض الامراض معروفة بينهم (كالبجل وهو مرض جلدى والتراخوما وبعض الامراض الاخرى) •

وينتشر البجل بين القبائل بصورة عامة رحالة أم مستقرة • ولا توجد خدمات صحية منظمة للقبائل الرحل ، فالخدمات الصحية والطبية والتعليمية مفقودة بين هذه الجماعة من السكان • وذلك لصعوبة تقديم هذه الخدمات بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها القبائل الرحل في تجوالها وتنقلها الدائم اغلب فصول السنة •

وطابع الحياة البدائية البسيطة هو المميز الاساسي لهذه الجماعة فليست هناك طبقات بينهم ولا تمايز بين الافراد • فجميعهم متساوون من حيث المستوى الاقتصادي لانهم لا يملكون الا الماشية والابل وبيوت الشعر التي يقيمون فيها• ولا تمايز بين بعضهم البعض • ولكن الامتياز لرئيس القبيلة حيث يتمتع بسلطة كاملة على افراد قبيلته •

والتقاليد العشائرية والعرف القبلي هو الذي ينظم حياتهم الاجتماعية ويحكم بينهم العوارف المتظلعين بعرف العشائر وعاداتهم وتقاليدهم •

وقد كان القانون العشائرى ينظم علاقاتهم المدنية والحياتية حتى الغي بعد ثورة تموز ١٩٥٨ • وقد حدث تغيير كبير من حيث سلطة رؤساء القبائل بعد ثورة تموز ٩٥٨ اذ قد فقد هؤلاء الرؤساء كثيرا من سلطاتهم ، خاصة بعد أن وزعت اراضي زراعية على بعضهم فأستقر على الأرض يزرعها •

كما أن الثورة قد أدت الى زوال سلطان رؤساء القبائل الـذين يتمتعون بنفوذ وسلطان في الحكومة في العهد الملكـي • ولكن على العموم فأن القبائل البدوية المعزولة والتي تعيش في الصـحارى خارج الارياف لا زالت تتمسك بالتقاليد العشائرية الى حد كبير • والظواهر تدل على أن هذه الجماعة تتميز بخصائص عربية صرفة كأكرام الضيف والرجولة والشهامة ، ومن مميزاتهم الذكاء الحاد والقدرة على التعلم • وهذه الخصائص جميعا تساعد الى حد كبير في عملية الاستيطان عند وضعها في التطبيق •

٢ ــ الحالة الاقتصادية :

ليس لهذه الجماعة من السكان مشاكل اقتصادية لبساطة حياتهم• ولأن احتياجاتهم محدودة جدا • فليست هناك مجالات للصرف • لذلك فأن هذه الجماعة تعيش على (الاكتفاء الذاتي) مما تنتجه الابل والماشية• وان المراعي التي تنتشر في الصحراء والتي تعيش عليها الماشية والابل هي ملك للدولة ولا تدفع القبائل الرحل شيئا الى الحكومة مقابـل استغلالها • فهم يستغلونها بلا مقابل • ولما كانت البساطة في حياتهم هي الطابع السائد فأن مواردهم محدودة ومجالات صرفهم محـدودة هي الأخـرى •

والبدو الرحل لا يتصلون بالمدن الا في موسم الصيف حيث يتزودون ببعض الكيل واللباس استعدادا للرحيـل الى بطن الصحراء للرعي • وتكون الماشية والأبل ثروة بالنسبة للبدوي حيث يستمد منها كل حاجياته • وما تنتجه يباع في الاسواق وبثمنه يشتري حاجياته من كيل ولباس • وتمتلك القبائل الرحل نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية كالماشية والأبل ومنتوجاتها والصوف والدهن حيث تكون نسبة مهمة في الثروة القومية • كما أن استعدادهم وخبرتهم هذه يمكن أن تساعد

كثيرا في عمليات الاستيطان ومساعدتهم على ممارسة تربية الحيوانات والصناعة الحيوانية بالطرق الحديثة .

٢ ــ الحالة السياسية :

ان المقصود بالحالة السياسية للقبائل الرحل في هذا البحث هو بيان وضعهم بالنسبة للاحوال السياسية التي مر بها العراق منذ الاحتلال البريطاني ، وخلال الحكم الوطني الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت القبائل الرحل تكون قطاعا خاصا معزولا تماما عن بقية السكان . وكانت القبائل مصدر قلق على الأمن خاصة على طرق المواصلات البرية الصحراوية وعلى الحدود .

وقد استفادت قوات الاحتلال البريطانية من موالاة بعض شيوخ القبائل لهم في توطين حكمهم عن طريق رؤساء العشائر المهمة كرؤساء عشائر شمر وعنزة والدليم ، حيث كان رؤساء هذه القبائل موالين للحكم البريطاني لذلك ساعدت بعض هذه القبائل سلطات الاحتلال .

ولذلك بقي لهم وضع خاص حتى اثناء الحكم الوطني بعد فترة الاحتلال ، حيث كان أغلب رؤساء هذه العشائر يتمتعون بسلطان واسع في الحكم فكان معظمهم في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب . ولذلك حرصت كل من السلطات البريطانية والسلطات الحكومية في عهد الانتداب والحكم الملكي على بقاء هذه العشائر في حالتها البدائية معزولة عن المجتمع . لذلك لم تحاول السلطات الحكومية اتخاذ أية اجراءات من شأنها تحسين حالتهم الاجتماعية . أو محاولة تحويلهم الى عشائر مستقرة مندمجة مع بقية السكان . ولقد حاولت سلطات الاحتلال عن تشريع خاص بالعشائر ان تقيم لهم نظاما عشائريا خاصا بهم يزيد من عزلتهم ويجعلهم يختلفون عن بقية السكان بحياتهم وانظمتهم ، الأمر الذي أدى الى بقاءهم بعيدين عن التطور كما كانوا يعيشون منذ قرون . ولما جاءت ثورة تموز سنة ١٩٥٨ الغت قانون

العشائر تمهيدا لرفع التمايز ما بين العشائر وبقيـة المجتمع المدني ٠ وكذلك الغي نظام الاقطاع ففقد رؤساء العشائر نفوذهم وسلطانهـم بصورة عامة ، ثم ساعد قانون الاصلاح الزراعي على جلب عدد من افراد هذه العشائر للاستيطان على الزراعة بعـد أن وزعت عليهم الاراضي التي استولت عليها الحكومة أو الاراضي الاميرية الخاصة بالدولة ٠

ولذلك نجد أن العشائر الرحالة قد أصبحت لها خصائص ومميزات تختلف عن مجموع السـكان الأمر الذي يتطلب جهـودا خاصة في عمليات الاستيطان ومشاريعـه ٠

هذه بعض المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقبائـل الرحل عرضناها لتساعدنا في بحث سياسة الاستيطان والمقترحات التي يمكن أن تقـدم لتنفيذ هذه السياسـة في العراق ٠٠ لأن الاحوال الاجتماعية والاقتصاديـة لها علاقة مباشرة في عمليـات التوطين هذه كمـا سـنرى ٠

وبعد أن انتهينا من اعطاء صورة واضحة لوضع القبائل الرحل ، ومناطق تجوالها وعدد نفوسها سنبحث الآن سـياسة التوطين ، ثم المشروعات القائمة الان ، والمشروعات المقترحة ، ثم نستعرض بعد ذلك وجهة نظرنا في سياسة التوطين ومراحلها والأجراءات اللازمة لتنفيذها ٠

القسم الثالث

سياسة توطين البدو فى العراق

لقد سبق ان عرفنا المقصود من سياسة التوطين الخاصة بالقبائل الرحل ، وبينا بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الحكومة لغرض تغيير الحالة الاجتماعية للقبائل ونقلها من حالة البداوة ، التي يسودها عدم الاستقرار الى حالة يسودها الاستقرار والاستيطان في مكان معين بصورة دائمية ، من شأنه ان يحول هذه الجماعات البدوية من حياة الاتكال على الطبيعة الى حياة تتدخل فيها وسائل الحياة المدنية الحاضرة بشكل ما من الاشكال ، وبأية درجة كانت هذه الوسائل المتصلة بالحياة المدنية الحاضرة زراعية كانت ام صناعية .

وفي ضوء هذا التعريف سنحاول استجلاء هذه السياسة من عدمها وهل هناك سياسة معينة تخص توطين القبائل الرحل في العراق ؟

الواقع أن المعلومات المتجمعة لدينا من مختلف المصادر الرسمية كالتقارير المحفوظة في وزارة الداخلية من مخلفات مديرية العشائر العامة التي الغيت بعد ثورة تموز ١٩٥٨ والتقارير المتيسرة في وزارة البلديات . والشؤون القروية ، وتقارير وزارة الزراعة ، هذه لا تعكس سياسة معينة للحكومة العراقية فيما يختص بتوطين القبائل الرحل .

ولكننا نجد تقارير وردت من بعض اللجان المشكلة في وزارة الأصلاح الزراعي حديثة وتقارير أخرى في وزارة البلديات يستفاد منها رغبة الحكومة الحاضرة في دراسة مشاكل القبائل الرحل ووضع سياسة لاصلاح هذه الفئةوتطويرهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

وقبل أن نبين سياسة حكومة الثورة بعد ١٩٥٨ نود أن نتتبع سياسة

الحكـــومات السابقـــة على الثورة ابتـــداء من الاحتـــلال البريطاني للعراق حتى بعد فترة الانتداب والى سنة ١٩٥٨ وهي الفترة التي أعقبـت الثورة •

(١) فترة الاحتلال البريطاني :

في هذه الفترة من الزمن عمدت سلطات الاحتلال على ابقـاء العشائر الرحالة كما هي وشكلت لها ادارات خاصة ومديريات شـرطة خاصة في كل من منطقة السلمان وهي المنطقة الجنوبية ، ومنطقة الرطبة وهي المنطقة الشـمالية •

وكانت شرطة الهجانة هي قوة الأمن المناط بها تأمين حماية المناطق الصحراوية ومناطق الحدود ، وقد استهدفت السياسة البريطانيـة في العراق عزل هذه العشائر ، وسنت قانونا خاصا بها كان من شأنه ان ساعد على عزل هذه العشائر • وكان رؤساء هذه القبائل خاصة شمر وعنزة وبعض رؤساء عشائر الدليم ذو علاقة حسنة مع السلطات البريطانية عن طريق المستشارين السياسيين في الالوية • والمستشار السياسي في وزارة الداخلية • وكانت العشائر بصورة خاصة تمثـل قوة داخـل الحكومة ، وأن رؤساءها يتمتعون بامتيازات خاصة وأغلبهم اعضاء في مجلس الشيوخ أو في مجلس الأمة • ولم نعثر على قدر ما استطعنا على بعض وثائق نستطيع بواسطتها معرفة الاتجاه العام للحكومة خـلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١٨ ــ ١٩٣٠ فلم يكن للحكومة سياســة بخصوص توطين هذه العشائر أو محاولة اصلاحهم •

(٢) فترة الحكم الوطني :

وهذه تمتد من سنة ١٩٣٠ ــ١٩٥٦ وهي فترة العهد الملكـي • ويظهر من التقارير والمراسلات الدائرة ما بين وزارة الداخلية ومتصرفي الالوية أن الحكومة كانت مهتمة بالعشائر الرحل وبصورة خاصة في

المسائل الآتية :

أ ـ تثقيف العشائر الرحالة .

ب ـ محاولة اسكانهم .

ج ـ توزيع الاراضي عليهم .

وكانت الخطوات العملية التي انعكست فيها سياسة الحكومة في الاهتمام بهذه العشائر الرحالة تتلخص في أمرين فقط هما :

١ ـ فتح مدارس سيارة مهمتها تثقيف ابناء العشائر الرحل . وهذه مدارس متجولة بين معظم العشائر .

٢ ـ توزيع الاراضي على رؤساء العشائر بعد اعلان تسوية حقوق الاراضي الصادر سنة ١٩٣١ فقد منحت الحكومة مساحات من الاراضي باللزمة لغرض زراعتها من قبل أفراد العشائر ، وهذا ادى بدوره الى حركة توطين جزئية ليست واسعة النطاق ، لان عملية تسوية حقوق الاراضي قد استمرت زمنا طويلا ولم تتمكن لجان التسوية من انجاز العملية في جميع أنحاء العراق حتى ثورة تموز ١٩٥٨ حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي وغير اساس ملكية الاراضي بشكل جذري ، وعلى أية حال فقد وزعت اراضي في مختلف المناطق في العراق ساعدت على عمليات توطين جزئية في بعض المناطق في لواء الدليم والكوت وديالى .

وهذه المشاريع سواء الخاصة بتسوية حقوق الاراضي أم المشاريع الخاصة بالري التي قامت بها الحكومة العراقية في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨ وأن ساعدت كثيرا وبصورة غير مباشرة على توطين كثير من العشائر الرحل وكذلك تأسيس صناعة البترول في منطقة كركوك والموصل والبصرة حيث قد جذبت عددا لا يستهان به من أفراد العشائر الرحالة الى العمل كعمال مأجورين في صناعة النفط ، ولكن هذه المشاريع جميعا لا يمكن أن تعتبر على أنها

مشاريع قامت بصورة أساسية على سياسة مقررة لتوطين القبائل الرحالة ولكنها ساعدت بصورة غير مباشرة في عمليات التوطين • لقد ساعدت تسوية حقوق الاراضي، ومشاريع الري، ومشاريع حفر الآبار الارتوازية بصورة غير مباشرة في توطين العشائر • وعلى ذلك فأن سياسة الحكومة قبل سنة ١٩٥٨ لا تعدو أن تكون سياسة سلبية نحو توطين القبائل الرحل لفقدان الوسائل الايجابية التي ترسم سياسة معينة وبرامج خاصة للتطبيق ، وهذه في الواقع لم تكن من الاهداف الرئيسية للحكومات خلال العهد الملكي • اذ أننا لا نجد مشاريع ثقافية وتعليمية منظمة ولا خطة ايجابية للخدمات الصحية والأجتماعية طول هذه الفترة التي تبلغ حوالي (٢٥ سنة) •

ويؤيد ذلك آخر كتاب صادر من مديرية العشائر العامة بوزارة الداخلية قبيل ثورة تموز ٩٨٥ عثرنا عليه في ملفات وزارة الداخلية الخاصة بمديرية العشائر العامة • وهو كتاب موجه الى كافة متصرفيات الالوية حول (موضوع توطين البدو الرحل) • بعدد (١٦١١٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٧) •

ويتضح من هذا الكتاب بأن وزارة الداخلية بدأت تفكر في هذا التاريخ بضرورة الاهتمام في قضية توطين البدو الرحل • وفيما يلي نص الكتاب :

(بالنظر لما تعلقه هذه الوزارة من أهمية كبيرة على قضية توطين البدو الرحل واسكانهم وتوفير سبل الاستقرار والمعيشة لهم ووضع حد لما يقاسونه من ترحالهم الدائم فقد ارتأت الوزارة وضع خطة بغية رفع مستوى هؤلاء اجتماعيا واقتصاديا وتأمين السبل اللازمة لتأمين الاغراض الي تستهدفها • وتمهيدا لذلك نرجو تزويدنا بالمعلومات التالية ليتسنى معالجة الموضوع على ضوء ما يصلنا من معلومات وافية قدر المستطاع •

١ ــ بيان عدد البدو الرحل والقبائل التي ينتمون اليها •

٢ ـ بيان الاراضي الاميرية التي يمكن ريها لتخصيصها لهم •
٣ ـ امكانية تدريبهم ولو بصورة ابتدائية على الحرث والسقي•
٤ ـ امكانية منحهم البذر للزرع واعطائهم من الحيوانات ما يمكن أن يستفيدوا منها •
٥ ـ امكانية اعفائهم من الضرائب لمدة لا تقل عن ١٥ سنة •

ونرجو ان يردنا جوابكم بعد اجراء الدراسات اللازمة حول ما أوردناه اعلاه مع بيان ما لديكم من ملاحظات ومقترحات بشأن الموضوع)

وقد ارسلت صورة من هذا الكتاب الى مديريات أدارة البادية الشمالية والجنوبية والى مديرية شرطة الجزيرة •

ويتضح من هذا الكتاب بأن سياسة معينة حول توطين القبائل البدوية لم تكن موضوعة من قبل الحكومة العراقية حتى سنة ١٩٥٧ لأن كتاب مديرية العشائر العامة المذكورة يتضمن صراحة طلب معلومات اولية لاعطاء فكرة عن حالة القبائل البدوية والاراضي القابلة للزرع وامكانية تدريبهم على الاعمال البدائية للحرث والسقي •

ومن هذا يتضح بصورة قطعية بأن موضوع القبائل الرحل وتوطينهم لم يكن موضوع اهتمام الحكومات في العهد الملكي • وأن عمليات التوطين التي جرت قد حصلت بصورة غير مباشرة دون خطة لسياسة مرسومة من قبل الحكومة في هذا العهد •

(٢) سياسة التوطين في عهد الثورة :

وهذه الفترة هي الفترة الاخيرة الواقعة ما بين سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ وهي التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى الحال الحاضر •

وتتميز هذه بأهتمام واضح فيما يختص بالقبائل الرحل وسياسة التوطين • لقد أصدرت حكومة الثورة في سنة ١٩٥٨ قانون الاصلاح الزراعي الذي بمقتضاه حددت الملكية الزراعية ، وكان من نتيجة ذلك أن استولت الحكومة على مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية التي

تسقى سيحا او بالواسطة ووزعت هذه الاراضي على عدد كبير من العشائر الأمر الذي جلب عددامن سكان العشائر الرحالة الى الأستقرار على الحياة الزراعية خصوصا ، في المناطق الواقعة في بادية الجزيرة في لواء الموصل ، وكذلك بعض العشائر المقيمة في لواء ديالى •

وقد اهتمت حكومة الثورة أيضا في حفر الآبار الارتوازية لتسهيل مهمة توطين القبائل الرحالة فقد تم حفر ٣٢١ بئرا ارتوازيا خلال سنة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ وقد بلغ عدد الآبار الارتوازية التي تم حفرها في سنة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ في كل من الباديتين الشمالية والجنوبية ١١٢ بئرا فقط • بالاضافة الى انتهاء حفر ١٠٠ بئر في بادية الجزيرة في لواء الموصل خلال سنة ١٩٦٥ •

والغرض الرئيسي من مشروع حفر الآبار الارتوازية في مناطق البادية هو مساعدة البدو الرحل وتشجيعهم على الزراعة والاستقرار في الاراضي ، تمهيدا للقيام بأصلاحات اجتماعية تستهدف تعليمهم والاهتمام بتحسين صحتهم ، ومكافحة الامراض المتفشية بينهم خاصة (البجل) • ولقد وضعت مديرية الآبار الارتوازية التابعة لوزارة البلديات والشؤون القروية حديثا خطة يتم بمقتضاها انجاز حفر ١٠٠ بئرا سنويا حسب خطة الحكومة في توفير الحياة اللازمة لتوطين القبائل الرحل • ويظهر من كتاب صادر من مديرية الشؤون القروية العامة الى وزارة البلديات والشؤون القروية برقم ٧٠٩ بتاريخ ٢٠ـ١ـ١٩٦٥ • تضمن هذا الكتاب بعض المعلومات الخاصة بسياسة التوطين ومما جاء بهذا التقرير ما يلي :

ان البدو يشكلون قسما من السكان لايزالون مترحلين غير مستقرين وسببه طبيعة اعمالهم التي يزاولونها • واذا اريد العناية بهم فلابد من توطينهم والعمل على تهيئة عوامل الاستقرار لهم ، وهذا يتطلب ايجاد العمل الملائم لهم • ولما كان هؤلاء بعيدين عن الحضارة بما فيها الاعمال المتعلقة بهم فأن اقرب المهن لهم الزراعة فلابد من تهيئة العامل

الرئيسي لهذه المهنة وهو الماء في الاماكن التي توجد بها هذه الطبقة من السكان .

وقد ذهب التقرير الى ان الماء عامل اساسي في توطين وتطوير حياة البدو . ويظهر من هذا التقرير ايضا ان مجموع الآبار التي تم حفرها في سنة ١٩٦٥ في كل من البادية الشمالية والبادية الجنوبية وبادية الجزيرة حوالي (٢٨٣) بئرا .

ويظهر من اهتمام الحكومة بحفر الآبار الارتوازية على نطاق واسع في المناطق الصحراوية في مختلف البوادي بأن سياسة التوطين ترتكز على اساسين رئيسيين :

١ ــ توفير المياه اللازمة للزراعة عن طريق حفر الآبار الارتوازية .

٢ ــ محاولة جذب القبائل الرحل الى التوطن وممارسة الزراعة في المناطق التي يتيسر بها الماء عن طريق الآبار الارتوازية .

ويظهر من الجدول رقم (٥) ان مجموع الآبار الارتوازية التي تم حفرها في مختلف مناطق العراق بلغ (١٠٧٠) بئرا حتى سنة ١٩٦٤ بالاضافة الى حوالي ٣٠٠ بئرا تم حفرها في سنة ١٩٦٥ . موزعة على مختلف الالوية .

جدول رقم (٥)
يبين عدد الآبار الارتوازية الانتاجية في العراق
الى نهاية ١٩٦٤

اللواء	عدد الآبار الارتوازية الانتاجية المحفورة في اللواء
الموصل وبادية الجزيرة	٢٠٦
اربيل	١٣٧
كركوك	١١٣
سليمانية	٣٧
ديالى	٩٩

بغداد	١٣٧
الرمادي والبادية الشمالية	١٤٣
الديوانية والبادية الجنوبية	١٠٠
كربلاء	٣٢
الحلة	٤٨
الكوت	١٥
العمارة	١
البصرة	٢
المجموع	١٠٧٠

ويظهر من الجدول رقم (٥) ان مجموع الآبار الارتوازية المنتجة في البوادي يبلغ ٥٣٠ بئرا موزعة كما يلي :

بادية الجزيرة ـ موصل	ـ	٢٠٧	بئرا
البادية الشمالية ـ رمادى	ـ	١٤٣	=
البادية الوسطى ـ كربلاء والحلة	ـ	٨٠	=
البادية الجنوبية ـ ديوانية	ـ	١١٠	=
المجموع الكلي	ـ	٥٣٠	=

ويتضح من هذه الارقام ان اكبر نصيب من مشروع الآبار الارتوازية يخص منطقة البوادي حيث تقيم العشائر الرحالة ومن هذا يبدو ان سياسة الحكومة الآن فيما يختص بتوطين القبائل البدوية يستهدف :

اولا : توفير المياه اللازمة للزراعة

ثانيا : تشجيع القبائل البدوية على ممارسة الزراعة ٠

كل ذلك تمهيدا لتوطينهم وهو شرط اساسي للقيام بمشروعات الاصلاح التربوية والصحية والاجتماعية الاخرى ٠

ويظهر من التقارير المختلفة التي جاءت نتيجة دراسات للجان المختلفة المكونة في وزارة الاصلاح الزراعي ووزارة الشؤون البلدية والقروية ان سياسة توطين القبائل الرحل في الحال الحاضر تستهدف :

١ ـ توفير المياه اللازمة للزراعة وللشرب .

٢ ـ اعطاء الاراضي الصالحة للزراعة وتشجيعهم على الزراعة .

فالاستقرار شرط اساسي لابد من توفره اولا ، ثم تأمين الخدمات الاخرى بجميع انواعها من صحية وثقافية كخطوة ثانية بعد ان تتهيأ عوامل الاستقرار وتتحول العشائر الرحالة الى عشائر زراعية تقيم على الاراضي الزراعية ، حينئذ يمكن تقديم الخدمات الاجتماعية لها كفتح المدارس والمستوصفات والخدمات الاجتماعية الاخرى .

ولقد اهتمت الحكومة بعد ثورة ١٩٥٨ على تأمين الناحية الادارية فشكلت بعض الاقضية والنواحي والادارة المحلية في البوادي . كما انها قامت ببعض المشاريع الصحية حيث فتحت المستوصفات والمدارس وكذلك بعض المراكز الاجتماعية لتأمين مساعدتهم . كما ان مديرية الآبار الارتوازية قامت بشكل محسوس في تنفيذ مشاريع حفر الآبار الارتوازية . ومن جملة الخطط الخاصة بمديرية الآبار الارتوازية وجود الالآت اللازمة والمعدات الضرورية التي تقوم سنويا بانجاز (١٦ بئرا ارتوازيا) في البادية الجنوبية و (٨ آبار) في البادية الشمالية كخطة دائمية ، بالاضافة الى مشاريع الحفر لهذه الآبار التي تقوم بها الشركات العالمية .

وقد جرت اتصالات في الفترة التي تلت ثورة ١٩٥٨ ما بين مختلف الوزارات ذات العلاقة في موضوع توطين القبائل الرحل واسكانهم . ومن التقارير المتيسرة يظهر ان الرأي لدى المسؤولين قد استقر على سياسة معينة تستهدف تغيير حياة القبائل الرحل وتشجعهم على الاستيطان عن طريق بعض المشاريع التي تساعدهم على هذا الاستيطان . ومن هذه المشاريع التي اتخذتها الحكومة كخطوة اساسية هي :

١ ـ توزيع الاراضي الاميرية الصالحة للزراعة •

٢ ـ حفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه اللازمة للرى والشرب •

٣ ـ توسيع مشاريع الرى لاحياء الاراضي الصالحة للزراعة •

٤ ـ اعفاء من يقوم بزراعة الاراضي من القبائل الرحالة من الضرائب •

٥ ـ تخصيص المراعي اللازمة للماشية •

٦ ـ توزيع المعونة الغذائية لهم •

٧ ـ توزيع مياه الشرب •

وقد قامت الحكومة ايضا بأسكان بعض القبائل العربية في القرى الشمالية في سنة ١٩٦٣ كما انها اعطت البذور مجانا لبعض العشائر الرحالة لمساعدتهم وتشجيعهم على زراعة الاراضي في المنطقة الشمالية في بادية الجزيرة في لواء الموصل •

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان قانون الاصلاح الزراعي الصادر في سنة ٩٥٨ بعد الثورة والذي بمقتضاه حددت الملكية الزراعية، قد ساعد كثيرا على عمليات التوطين لانه اوجد الملكيات الزراعية الصغيرة ، الامر الذي مكن كثيرا من افراد العشائر الرحالة على الاستيطان في زراعة الارض التي وزعت عليهم نتيجة لقانون الاصلاح الزراعي المار ذكره •

وقد بلغ مجموع القطع الموزعة على الفلاحين بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي لغاية ٣١ـ٥ـ٩٦٤ (٣٨٧٦٦ قطعة) تبلغ مساحتها حوالي (٢٫٠٢٢٠٣٥ دونم) وزعت على عدد من افراد العشائر يبلغ (١٩٣٣٣١ نسمة) •

وفيما يلي جدولا يبين مقدار الاراضي الموزعة وعدد الافراد والمساحة المزروعة في كل لواء •

جدول رقم (٦)

خلاصة التوزيع الجارى في العراق حسب الوحدات الادارية وعدد العوائل ومجموع افراد العوائل لاراضى الاصلاح الزراعي لغاية ١٩٦٤/٥/٣١ مقتبسة من مجلة الاصلاح الزراعي الصادرة فى١٤/تموز/١٩٦٤

اللــــواء	عدد القطع الموزعة على الفلاحين	المساحة الموزعة بالــدونم	مجموع افراد العوائل
الموصل	٧٨٣٥	٦٤٨٩٠٤	٢٩٥٢٢
اربيل	١٨٤٣	١٣٣٦٨٦	١٠٨٧٩
كركوك	٢٠٣٤	٢٢٦٢١٥	٩٦٩٢
السليمانية	١٥٤٩	٣٣٧٤٧	٨١٨٦
بغداد	٣٩٠٣	١٦٥٨٥٥	١٧٢٢٣
ديالى	١٥٧٢	٨٢٩٤٩	٧٢١٥
الحلة	٥٠٣	١٩٥٣١٣	٢٤٠٣٨
كربلاء	٧٢٢	١١٤١٥	٣٩٩٥
الرمادي	١٤٨	٦٢٢٦	٧٢٦
الكوت	١٠٧٥٧	٤٤٥١١٧	٥٣٦٦١
الديوانية	١٩٧٣	٥٧٥٨٦	١٠٦٧٩
الناصرية	—	—	—
العمارة	٧٧٠	١١١٥٦	٣٦١٨
البصرة	٧٧٠	٣٨٦٦	٣٨٨٣
	٣٨٧٦٦	٢٠٢٢٠٣٥	١٩٣٣٣١

هذا بالاضافة الى مساحات اخرى وزعت خلال سنة ١٩٦٥ .

هذه هي بصورة عامة الخطوط الرئيسية التي تقوم عليها سياسة توطين القبائل الرحالة ، ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد فأن هنـاك

مشاريع اخرى ساعدت على عمليات الاستيطان لكثير من القبائل الرحل قبل ثورة سنة ١٩٥٨ . وأن حركة التوطين جاءت نتيجة غير مباشرة لبعض مشاريع الري التي انجزتها الحكومة العراقية ابتداء من سنة ١٩٣٥ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ .

وسنستعرض بأيجاز أهم هذه المشاريع التي ساعدت على توطين العشائر الرحل ، وبصورة خاصة مشاريع الري الكبرى التي أدت الى استصلاح مساحات من الاراضي الزراعية ويسرت لها المياه اللازمة فجذبت هذه المشاريع عددا كبيرا من العشائر الرحالة فأستوطنوا على الزراعة يمارسونها بدلا من حياة التنقل وعدم الاستقرار . وسوف تتكلم عن مشاريع الري القائمة والتي بمقتضاها تحول قسم من العشائر الرحالة الى حياة الاستقرار والزراعة . ثم تتكلم عن صناعة البترول وكيف هي الاخرى ساعدت على جذب عدد من العشائر الرحالة للعمل في شركات النفط فتحولوا الى عمال في هذه الشركات وتركوا حياة البداوة والتنقل وعدم الاستقرار .

اولا : مشاريع الري القائمة وعلاقتها بالتوطين :

ان مشاريع الري المختلفة قد ساعدت على توطين القبائل الرحالة عربية وكردية بصورة غير مباشرة . خاصة اذا اضفنا اليها قوانين الاصلاح الزراعي المختلفة كقانون تسوية حقوق الاراضي الصادر سنة ١٩٣١ وقانون الاصلاح الزراعي الصادر في سنة ١٩٥٨ بعد الثورة .

لقد استهدفت مشاريع الري المختلفة والقوانين الخاصة بالاراضي تحقيق امرين :

١ ـ تحسين حياة سكان القبائل .

٢ ـ احياء الاراضي الصالحة للزراعة بتوفير المياه اللازمة للري .

ان هذه المشاريع قد تضافرت مع بعضها خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية فأدت الى نتائج على جانب كبير من الاهمية في موضوع

توطين القبائل الرحالة والعشائر الغير مستقرة والتي تحولت الى ممارسة الزراعة .

ولاجل ان نوضح اهمية هذه المشاريع لابد من اعطاء صورة لمساحات الاراضي الصالحة في العراق ومقدار ما يزرع منها فعلا .

ان مساحة العراق تبلغ حوالي (١٨١ر٠٠٠ر٠٠٠ دونم) . وان مقدار الاراضي التي تصلح للزراعة تخمن بمقدار (٤٨ر٤٠٠ر٠٠٠ دونم) وهذا يعني ان (٢٣٪) من المجموع الكلى لمساحة العراق صالح للزراعة. وان (١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دونم) من هذه الاراضي يقع في لواء الرمادي ، وأن مقدار (٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ دونم) تقع في بقية الوية العراق الاخرى .

ان تخمين المساحة التي تزرع فعلا هي حوالي (٩ر٥٠٠ر٠٠٠ دونم)وهذا يعني ان ٢٠٪ من المجموع الكلي لمساحة الاراضي الصالحة مستغل فقط . وان بعض هذه الاراضي يسقى سيحا وقسم منها بالواسطة ومساحات اخرى خاصة الصحراوية تعتمد على مياه الامطار . وهذا القسم الاخير يقع في الاماكن الصحراوية التي تتكون منها البادية وخاصة بادية الجزيرة والبادية الشمالية وقسم من البادية الوسطى .

ويظهر من الارقام المتقدمة ان هناك مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق ولكنها غير مستغلة . مع ان المياه متيسرة من نهري دجلة والفرات وان هذه المياه غير مستغلة في حدودها القصوى رغما عن ان مشاريع كثيرة خاصة بالري قد انجزت ومساحات كبيرة من الاراضي قد وزعت واستغلت للزراعة .

ان وجود نهري دجلة والفرات وروافدهما والمساحات الشاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة ، وهبوط المستوى المعاشي لطبقة الفلاحين والزراع وكثرة العشائر المتوطنة على الزراعة والغير المستقرة لعدم ارتباطها بالارض لان اغلبهم من الفلاحين الاجراء قد دفع الحكومة في العهد السابق الى معالجة الوضع لمجابهة هذه المشاكل .

ولذلك سنت الحكومة في سنة ١٩٤٥ قانونا لاصلاح واستثمار اراضي الدجيلة في لواء الكوت . وقد ساعد هذا القانون الى درجة كبيرة على استيطان بعض العشائر واستقرارها بعد أن وزعت عليهم اراضي للزراعة ، وقد نجحت هذه التجربة اذ ساعدت على استقرار بعض العشائر ومكنتهم من تملك الارض وممارسة الزراعة ، وان قسما من العشائر الرحالة قد استقرت وتحولت الى الزراعة بعد انجاز هذا المشروع .

وسنبحث الان بعض المشاريع المهمة الخاصة بالري والاراضي الزراعية خلال العشرين سنة الماضية لنرى كيف اثرت هذه المشاريع في كل من استقرار العشائر التى لم تكن مستقرة من قبل وفي توطين العشائر الرحالة اذ تحولت الى الزراعة واستقرت عليها .

(١) مشروع الدجيلة :

اسس هذا المشروع في لواء الكوت . وبعد صدور قانون استثمار اراضي الدجيلة الصادر سنة ١٩٤٥ وبمقتضى هذا القانون اسس مشروع للري ووزعت الاراضي على الفلاحين وبلغت مساحة الاراضي التي وزعت بمقتضى هذا المشروع حوالي (٢٥٠ر٠٠٠ دونم) وقد وزعت هذه الاراضي على عدد من افراد العشائر يبلغ حوالي (١٣١٧ شخصا) .

(٢) مشروع اللطيفية :

ويقع هذا المشروع في لواء الكوت وقد وزعت بمقتضى هذا المشروع مساحات من الاراضي الزراعية تبلغ (٢٥ر٠٠٠ دونم) وزعت على عدد من الفلاحين يبلغ (٤٦٥ شخصا) على معدل (٥٠ دونم) للشخص الواحد .

(٣) مشروع الزبيدية :

ويقع هذا المشروع في لواء الكوت وقد وزعت حوالي (٣٤ر٠٠٠

دونم) على عدد من الفلاحين يبلغ حوالي (١٣١٧ شخصا) بمعدل (١٠٠) دونم للشخص الواحد ٠

وبعد ان نجح مشروع الدجيلة في تحقيق الاهداف الرئيسية وهو استصلاح الاراضي واستقرار العشائر على الزراعة واستثمار الارض ، شرعت الحكومة في سنة ١٩٥١ قانونا يسمى (قانون اصلاح واستثمار الاراضي الاميرية) وبمقتضى هذا القانون خضعت جميع الاراضي الاميرية الصرفة في جميع العراق لاحكامه٠ويعتبر هذا القانون من اهم القوانين التي عالجت اصلاح الاراضي واستقرار العشائر ٠ ومن اهم اهداف هذا القانون هي :

أ) اصلاح واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة ــ اي التي تمتلكها الدولة ٠

ب) توسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ٠

ج) تمليك الفلاحين من افراد العشائر مساحة من الاراضي الزراعية لاستثمارها ٠

د) خلق طبقة من ملاك الاراضي الصغار ٠

هـ) مساعدة العشائر الغير مستقرة على الاستقرار وممارسة الزراعة على الاراضي التي توزع عليهم ٠

وقد وزعت بمقتضى هذا القانون مساحات كبيرة في كل من لواء بغداد والحلة وديالى والرمادي والموصل واربيل وكركوك ٠

وقد ساعد ذلك على توطين عدد كبير من القبائل الرحل واستقرار البعض الاخر الذين لم يكونوا قبائل رحل ٠ كما ان انجاز هذه المشاريع ساعد على انشاء المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة وكذلك انشأت بعض المراكز الاجتماعية مع الوحدات الصحية لتقديم الخدمات اللازمة لهم ٠

ونتيجة لهذه المشاريع فأن مساحات الاراضي المزروعة قد ارتفعت عما كانت عليه قبلا ، كما ان بعض العشائر قد استقرت وبعضها قد توطن

على الزراعة وخاصة من العشائر الرحالة •

ولقد ساعدت مشاريع اخرى على اصلاح مساحات من الاراضي القابلة للزراعة واهم هذه المشاريع ما يأتي :

مشروع الحويجة في لواء كركوك •

مشروع المسيب في لواء الحلة •

مشروع الرميثة في لواء الديوانية •

مشروع شط الدغارة ومشروع الثرثار ومشروع دربدنخان •

سد دوكان وسد بخمة •

وهذه هي اهم مشاريع الري والتى ادت الى نتائج مهمة جدا في عمليات التوطين والاستقرار للعشائر الرحالة والعشائر الغير مستقرة • واهم هذه النتائج :

١ـ ارتفاع نسبة الاراضي المستغلة للزراعة اذ قد بلغت (٢٥٫٦٠٠٫٠٠٠ دونم) بينما كانت هذه المساحة (١٢٫٧٠٠٫٠٠٠ دونم) قبل انجاز هذه المشاريع •

٢ـ ساعدت هذه المشاريع على استقرار بعض العشائر ورفع مستواهم المعاشي وتحسين حالتهم الاجتماعية •

هذا وان مشاريع الاصلاح الزراعي قد اعطيت اهمية خاصة بعد ثورة ١٩٥٨ فقد شرعت حكومة الثورة القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالاصلاح الزراعي وقد حددت ملكية الاراضي بـ (١٠٠٠ دونم) كحد اعلى للملكية الزراعية • وان الزيادة قد استولت عليها الحكومة ووزعت على الفلاحين بنسبة ٣٠ دونم كحد ادنى و٦٠ دونم كحد اعلى للاراضي التى تسقى سيحا او بالواسطة و١٢٠ دونم للاراضي التى تعتمد على الامطار وتزرع ديما •

وقد ادى هذا القانون الى نتائج مهمة من حيث توطين القبائل الرحل في بعض مناطق العراق وبصورة خاصة في البادية الشمالية في منطقة الجزيرة وبعض الالوية الشمالية • وقد وزعت حوالي

(٢٫٠٢٢٫٠٣٥ دونم) في مختلف انحاء العراق على عدد من الفلاحين يبلغ (١٩٣٫٣٣١ نسمة) ومن هذا المجموع عدد كبير من القبائل الرحل حيث استوطنوا على الزراعة في المناطق الشمالية والوسطى •

ومما تجب ملاحظته ان جميع الفلاحين في العراق يرجعون الى قبائل مختلفة وقد توطنت هذه القبائل الرحالة في ازمنة مختلفة ولكن حركة التوطن هذه ارتفعت نسبتها ابتداء من سنة ١٩٣١ بعد صدور قانون تسوية حقوق الاراضي • ثم استمرت عمليات توطين العشائر الرحل في سيرها بعد سنة ١٩٣٥ حتى الحال الحاضر • ولكن نسبة توطن هذه العشائر قد ازدادت في العشرين سنة الاخيرة بعد انجاز مشاريع الري الكبرى التى سبق واشرنا اليها • وربما كانت نسبة لهذا التوطين قد حصلت بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ نتيجة لقانون الاصلاح الزراعي الجديد ، ولسياسة الحكومة في معالجة مشكلة العشائر الرحل وتوطينهم • وعلى الرغم من ان الاحصائيات الخاصة بعدد القبائل الرحالة التى استوطنت فعلا بعد ثورة تموز ١٩٥٨ ليست متيسرة ولكننا نستطيع ان نقدر بأن العدد كبير اعتمادا على نسبة الاراضي التي وزعت في المنطقة الشمالية وبصورة خاصة في بادية الجزيرة بلواء الموصل وكذلك بالالوية الشمالية في كركوك واربيل •

اننا اذا اعتبرنا الارقام الخاصة بالقبائل الرحل التي اشارت اليها بعض التقارير والتي وردت عرضا في بعض المنشورات نجد ان عدد القبائل الرحالة الخاصة بمناطق البادية الشمالية والجنوبية وبادية الجزيرة من العشائر العربية الرحالة مضافا اليها العشائر الكردية في الالوية الاربعة الشمالية ، الموصل ، كركوك ، اربيل ، السليمانية • نجد ان مجموع القبائل الرحالة جميعا يبلغ حوالي ١٢٢٫٧٣٥ تقريبا في سنة ١٩٣١ حسب المعلومات المتيسرة لهذه المنطقة والتي جاءت عرضا في بعض التقارير ، فاذا اخذنا هذا الرقم على انه رقما تقريبيا لغرض مقارنة احصائية غير دقيقة وقارنا هذا العدد بالارقام المتيسرة لدينا لاحصائية

النفوس العامة الصادرة في سنة ١٩٥٧ من مديرية النفوس العـامة في وزارة الداخلية ، نجد ان عدد نفوس العشائر الرحالة لمنطقة الباديـة الشمالية والجنوبية وبادية الجزيرة يبلغ ٧٧٫٧٣٥ نسمة للعشائر العربية الرحالة ، واذا اضفنا لها عدد نفوس العشائر الكردية الرحالة لالويـة الموصل وكركوك واربيل والسليمانية استنادا الى نفس الاحصائيـة الخاصة بالنفوس لسنة ١٩٥٧ والتى تبلغ ٣٢٩٠٢ نسمة نجد ان مجموع القبائل الرحالة لهذه المنطقة في سنة ١٩٥٧ يبلغ ١١٠٫٧٣٥ نسمة فنجد ان الفرق بين سكان القبائل الرحالة للمنطقة الشمالية في سنة ١٩٣١ ونفوس القبائل الرحالة لنفس المنطقة في سنة ١٩٥٧ يبلغ حوالي (١٢٫٠٠٠ نسمة).

ان الارقام الخاصة بعدد نفوس القبائل الرحالة لسنة ١٩٣١ غير صحيح لان الاحصائيات غير متيسرة . ولكن يمكن اعتبار هذا الرقم تقريبا فنستدل من ذلك ان نسبة النقص في عدد العشائر الرحالة العربية والكردية يبلغ ١٢٫٠٠٠ نسمة خلال مدة خمسة وعشرين سنة وهـذا يعني ان نسبة التوطن السنوية للعشائر الرحالة للمنطقة الشمالية يبلغ حوالي ٦٠٠ شخص سنويا .

ونستدل من ذلك ان عملية التوطن مستمرة بطريقة غير مباشرة ومباشرة ايضا فالفترة التي سبقت ثورة ١٩٥٨ كانت الاجراءات المختلفة والمشاريع الخاصة باصلاح الاراضي قد ساعـدت على توطين بعض القبائل الرحل واستقرار القبائل غير الرحل بصورة غير مباشرة .

واما الاجراءات المتبعة والسياسة التى اتبعتها الحكومة بعد الثورة كانت عمليات التوطين للقبائل الرحالة تجرى بصورة مباشرة ولو انهـا بطيئة ولكنها نسبيا اوسع نطاقا من قبل . ولقد بلغ عدد نفوس القبائل المتوطنة في العراق حسب تسجيل النفوس لعـام ١٩٥٧ بعد اجـراء التعديل اللازم عليها (نحو ١٫٣٥٢٫٦٣٣) نسمة موزعين على مختلـف الالوية وعلى مختلف مناطق البادية كما هو واضح في الجدول الاتي :

جدول رقم (٧)

يبين العشائر المتوطنة (مقتبسة من الدليل العام لتسجيل النفوس لعام ١٩٥٧) بعد اجراء التعديل اللازم عليها حسب توزيعهم على الالوية

التسلسل	اللواء	العدد
١	الموصل	٢٣٤٢٢١
٢	السليمانية	٩٢٥٨٨
٣	اربيل	٨٣٧٨٠
٤	كركوك	١٠٤٤٣١
٥	ديالى	٣٦٩٢٣
٦	الدليم	٧٩٥٣٧
٧	بغداد	٨٣١٠٨
٨	الكوت	٧٤٢٧٨
٩	الحلة	١٠٣١٧٠
١٠	كربلاء	١٣٥٥٨
١١	الديوانية	١٦٣٣٤٢
١٢	العمارة	١٠٤٢٤٠
١٣	المنتفك	٩٢٢٣٣
١٤	البصرة	٧٠٩٩٩
١٥	بادية الجزيرة	١٣٥١٨
١٦	البادية الشمالية	٨٥٠
١٧	البادية الجنوبية	١٨٣٩
	المجموع	١٫٣٥٢٫٦٢٣

ان هذه الاحصائيات هي الوحيدة من نوعها اذ لم نعثر على اية احصائيات رسمية بخصوص القبائل المتوطنة وعدد نفوسها صادرة قبل سنة ١٩٥٧ . وقد اعلمنا مدير النفوس العام بصورة شفوية (بأن لا توجد احصائيات من هذا النوع صادرة قبل سنة ١٩٥٧) .

ويجري العمل من قبل الشعب المختلفة في مديرية النفوس العامة في الحال الحاضر لاجراء احصاء للنفوس لسنة ١٩٦٥ في تشرين الاول المقبل وسوف يشمل هذا الاحصاء معلومات مفصلة عن القبائل الرحل والقبائل المتوطنة . وعلى اية حال فأن المعلومات التي استندنا عليها في هذا البحث قد استمدت من الاحصائيات المتيسرة من الدليل العام لتسجيل النفوس لعام ١٩٥٧ وهي النشرة الرسمية للحكومة العراقية . بالاضافة الى بعض التقارير الرسمية المتيسرة في مختلف الوزارت كما سبق واشرنا .

ويمكن استخلاص السياسة العامة لموضوع توطين القبائل الرحل من التقارير المختلفة التي تيسرت لدينا والمراسلات الدائرة بين مختلف الوزارات ابتداء من سنة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ فيما يلي :

١ ــ تشيرالتقارير صراحة بأن الماء امر ضروري في عملية توطين البدو الرحل .

٢ ــ ولتأمين ذلك تشير التقارير الى ضرورة الاهتمام بحفر الابار الارتوازية .

٣ ــ تشجيع هذه القبائل الرحل على الزراعة عن طريق الارشاد الزراعي وتهيئة اللوازم والمعدات الزراعية الضرورية .

٤ ــ تأمين الخدمات العامة بجميع انواعها الاجتماعية والصحية والثقافية .

هذا ما ورد في تقرير رسمي صادر من مديرية الشؤون البلدية والقروية موجه الى مديرية الشؤون البلدية والقروية بتاريخ ١٠ــ١ــ١٩٦٥ وهو احدث تقرير عثرنا عليه .

وفي تقرير آخر صادر من وزارة الداخلية من المفتشين الاداريين في سنة ١٩٦٣ اذ قد شكلت لجنة (لدراسة موضوع البدو الرحل وايجاد الحلول العملية التى يمكن اتخاذها لوضع الحلول نهائيا) •

وقد جاءت بعض المقترحات صادرة من لجنة مؤلفة في وزارة الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦٢ • وملخص مقترحات لجنة وزارة الداخلية المشار اليها المشكلة في سنة ١٩٦٣ ما يلي :

١ ــ ضرورة ايجاد المراعي للقبائل الرحالة
٢ ــ توزيع الاراضي الصالحة للزراعة على افراد هذه القبائل •
٣ ــ حفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه •
٤ ــ تسليفهم من قبل الحكومة لمساعدتهم على القيام بأعمال الزراعة •

ويبدو من هذه التقارير المختلفة بأن اهم هدف واضح لسياسة توطين القبائل الرحل هو :

١ ــ اسكانهم بصورة دائمية في منطقة معينة •
٢ ــ تشجيعهم بمختلف الوسائل على ممارسة الزراعة •
٣ ــ مساعدتهم ماليا للقيام بهذه الاعمال •
٤ ــ توفير المياه عن طريق حفر الآبار الارتوازية •
٥ ــ القيام بالخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية بعد استقرارهم وتوطنهم في مكان ثابت •

ويظهر من مراسلات دائرة بين متصرفي الالوية ووزارة الداخلية في سنة ١٩٥٧ بأن معظم العشائر الرحالة في بعض المناطق قد استوطن كعشائر الجاف الكردية في لواء كركوك • اذ يشير تقرير متصرفية لواء كركوك الصادر في سنة ١٩٥٧ بأن معظم العشائر الرحالة استوطنت في قضاء كفري يمارسون الزراعة وتربية الحيوانات •

ويؤيد تقرير اخر من مديرية شرطة البادية الشمالية بمنطقة الجزيرة في سنة ١٩٥٧ يشير هذا التقرير بأن (معظم اراضي الجزيرة تزرع من

قبل عشائر شمر واهالي الموصل) • وهذا يعني بأن بعض عشائر شمر قد استوطن على الزراعة في منطقة البادية الشمالية في الجزيرة •

ومن تقرير صادر ايضا من متصرفية لواء كربلاء في سنة ١٩٥٧ جاء فيه (لا توجد في هذا اللواء اراضي اميرية صالحة للزراعة لانها صحراوية لا وجود للماء فيها سوى العيون • كما انه لا توجد دراسات حول وجود الماء عن طريق الآبار حتى الان) • ويذكر التقرير ايضا بأن معظم افراد العشائر يشتغلون بالزراعة •

كما يظهر من الاحصائية الخاصة بعدد الآبار الارتوازية الانتاجية المحفورة في العراق حتى سنة ١٩٦٤ بأن عدد الآبار الارتوازية المحفورة في اللواء يبلغ (٣٢ بئرا) وهذا يعني بأن المياه متوفرة ومما لا شك فيه ان حفر الآبار قد ساعد بصورة اكيدة على توطين بعض هذه القبائل الرحل التي يبلغ عددها في هذا اللواء حوالي (١٧٫٥٥٠) حسب احصائية النفوس لسنة ١٩٥٧ • ولا شك ان هذا العدد قد قل في الآونة الاخيرة بعد سنة ١٩٥٧ حتى الان لاستيطان بعض القبائل الرحالة بعد توزيع الاراضي عليهم نتيجة لقانون الاصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة ١٩٥٨ • ومع ذلك فليست لدينا احصائية رسمية لمعرفة نسبة الذين قد توطنوا في السبع سنوات الماضية • ولكن يظهر من احصائية خاصة بتوزيع اراضي الاصلاح الزراعي التي تمت في ٣١ ــ ٥ ــ ١٩٦٤ الصادرة في ١٤ تموز ١٩٦٤ ان مجموع القطع التي وزعت على الفلاحين بلغ ٧٢٢ قطعة وزعت على عدد يبلغ (٣٩١٥ نسمة) ولا شك ان قسما من افراد هذه القبائل من العشائر الرحالة قد اصابها نصيب من التوزيع فأستقرت على الزراعة كعمل اساسي •

هذا هو استعراض عام لمختلف مظاهر سياسة توطين القبائل الرحل في العراق واهم المشاريع القائمة والتي ادت الى عمليات التوطين للقبائل الرحل بصورة غير مباشرة •

والواقع ان جميع التقارير والمقترحات رغم انها تضمنت بعض وجهات نظر قيمة فيما يختص بتوطين القبائل الرحالة بالعراق الا انها لا تعكس سياسة مدروسة قائمة على البحث والاستقصاء الدقيق • كما انها لا تضع الخطوط الرئيسية لبرامج يمكن بمقتضاها تنفيذ عملية التوطين التي هي في الواقع عملية (نقل وتحويل اجتماعي دقيق) •

+++++++++++++++++++

القسم الرابع

خاتمة البحث

ان مراجعة المعلومات التي تضمنها هذا البحث وتحليلها بطريقة عملية تؤدى الى النتائج التالية وهي الأكثر اهمية من غيرها :

١ ـ ان سياسة مدروسة على أسس علمية لتوطين القبائل الرحل لم تكن موضع نظر الحكومات في عهد الانتداب وفي العهد الملكي حتى سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الثورة حيث نجد تقارير تشير صراحة على اهتمام حكومة الثورة في موضوع القبائل الرحل ، وهذه السياسة واضحة في بعض الاجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة في سبيل توطين هذه العشائر ٠

٢ ـ ان اجراءات فعالة قد اتخذتها الحكومة العراقية في الثلاثين سنة الماضية أدت الى توطين بعض هذه العشائر بطريقة غير مباشرة ساعدت عليها المشاريع كمشاريع الرى الكبرى وقانون استثمار الاراضى وغيرها مما اشرنا اليه في سياق البحث وخاصة القوانين الصادرة في سنة ١٩٤٥ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٨ ٠

٣ ـ لقد ادى تطور صناعة النفط واتساع نطاقها في مختلف المناطق بالعراق في كركوك وفي الموصل والبصرة على اقبال عدد كبير من سكان القبائل الرحل على تبديل حياة البداوة والاستقرار في العمل في مناطق صناعة النفط ٠

٤ ـ ان اجراءات جدية واسعة النطاق مستندة على خطة مرسومة ومناهج عملية لاسكان القبائل الرحل وتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية لازالت غير متيسرة لحد الآن ٠

٥ ـ ان الاجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة في مختلف الادوار فيما يختص بقوانين اصلاح الاراضي ومشاريع الرى ساعدت على حل مشكلة الارض وحل مشكلة الري فساعد ذلك على عملية التوطين .

٦ ـ ان بناء السدود الكبرى ومشاريع الرى أدت الى توفير اراضي واسعة للزراعة مما يسهل عملية التوطين .

٧ ـ ان تأسيس المدارس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية ساعد على تحسين حياة القبائل شبه المستقرة وجعلها تفضل حياة الاستقرار عن غيرها نظرا للفوائد التي نجمت عن هذه الخدمات .

٨ ـ ان بعض المشاريع كمشروع الدجيلة الخاص بأصلاح واستثمار الاراضي ساعد على نمو بعض الصناعات البسيطة ، كالنسيج ، والنجارة وهذه الصناعات البسيطة كانت قد أسست بمعرفة خبراء من المنظمات الدولية .

بعض التوصيات والمقترحات

في ضوء القيم الحضارية والاجتماعية للقبائل الرحل خاصة (البدوية) منها فأن أية سياسة أو خطة أو منهج يوضع لغرض معالجة مشكلة الاستيطان لابد وأن تؤخذ الخصائص الشخصية للفرد البدوى بنظر الاعتبار في هذا الخصوص .

ان البدو يتميزون بكونهم (محافظين) وأنهم مرتبطين بدرجة قوية بهذه القيم التي عاشوا عليها منذ أقدم العصور .

وعلى ذلك فلابد وأن تقوم سياسة التوطين على مناهج تستند على هذه القيم . وهذا يعني أن يوضع المنهج مراعيا (الاعتبارات الاجتماعية النفسية) ووجهة نظر البدو في عملية الاصلاح . وعلى هذا فأن دراسة الخصائص الشخصية بطريقة عملية أمر ضرورى لوضع منهج للتوطين

يؤدى الى النتائج المتوخاة منه دون تعقيد أو تعثر .

وانا في الواقع لا نعرف معلومات دقيقة عن استعداد البدو للتوطن وماهي التطورات التي حدثت في الحياة الفكرية للبدو بعد انتشار وسائل الاذاعة كالراديو والمجلات والتلفزيون والسيارات . حيث أن انتشار هذه الوسائل لابد وأن اثرت في الحياة الفكرية للبدو وليس باستطاعتنا معرفة ذلك لعدم توفر المعلومات لدينا . أن اتصالات البدو في المناطق الريفية والمدن قد زادت في الحال الحاضر لتوفر وسائل النقل ، لذلك فأن حالتهم قد تغيرت عما كانت عليه خاصة وأن عددا كبيرا منهم قد توطن على الزراعة وقسم في مناطق صناعة النفط فزاد الاتصال بين الرحل والمتوطنين وهذا الاتصال لابد وأن يؤثر في تفكير البدو الرحل بشكل أو بآخر نتيجة لهذا الاتصال .

وربما يكون من الافضل أن تجرى عملية التوطين على مرحلتين :

١ ــ مرحلة التوطين على الزراعة وتربية الحيوانات وهذا يمكن تحقيقه عن طريق منحهم الارض على أساس الملكية بدون مقابل. وهذا متيسر لأن الاراضي الصالحة للزراعة في العراق كثيرة وهي تقع في مختلف المناطق في الشمال والوسط والجنوب .

٢ ــ ثم بالامكان ايضا تشجيعهم على تربية الحيوانات وبعض الصناعات الخاصة بالنسيج خاصة بالنسبة للقبائل الكردية الرحالة .

فاذا ما تحققت هاتين المرحلتين فان أمر التوطين يصبح سهلا . لأن استقرارا تاما لا يمكن تحقيقه بوقت قصير . ان البدو الرحل ليس باستطاعتهم نبذ حياة البداوة بسهولة اذ أنهم يحتفظون بحنين الى الصحراء يدفعهم شعور خاص للرجوع لها .

وربما يكون من الافضل أن تستهدف سياسة التوطين وبرامج التطبيق ابقاءهم قريبين من ظروفهم الاجتماعية الخاصة . هذا وأن حفر الآبار الارتوازية على نطاق واسع في مناطق ليست بعيدة عن الارياف سيساعد الى درجة كبيرة على التوطين والاستقرار على حياة الزراعة

وتربية الحيوانات وبعد أن يتحقق الاستقرار يمكن تطبيق خطة للاصلاح الثقافي والاجتماعي والصحي والاقتصادى بشكل منظم لتغيير حياتهم الى حياة تسودها مظاهر المدنية الحديثة الى حد ما •

وحينئذ يمكن تأسيس المدارس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية لاداء الخدمات المختلفة لهذه الفئة من السكان التي تعتبر معزولة وأن المجتمع لا يستفيد منها شيئا •

فاذا ما استقرت القبائل الرحل وتوطنت يمكن انشاء المدارس الصناعية للتعليم الصناعي للشبان •

كما ان النظام الادارى يجب أن يكون بسيطا وأن يكون الاشخاص القائمين في الادارة مدربين على التعامل مع البدو ولهم المام واسع بطبيعة حياتهم وخصائصهم الشخصية ليكونوا قادرين على ادارة شؤونهم •

ان من طبيعة البدوى عدم تقبل السيطرة والرضوخ للحياة المدنية وتقاليدها ووسائل الضبط فيها • وكذلك لا ينصاع لاوامر الحكومة بسهولة ، وعلى هذا فأنه يحتاج الى ادارة خاصة وأشخاص لهم دراية باحوالهم قادرين على تفهم مطاليبهم •

ان القبائل الرحل في تناقض مستمر ، وعلى هذا فأن علاج مشكلتهم ووضع سياسة لتوطينهم واصلاح احوالهم الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية والصحية لا يحتاج الى مجهود كبير • ويمكن تحقيق الاستقرار والتوطين والاصلاح اللازم بوقت قصير اذا ما وضعت خطة حكيمة وبرامج مدروسة وربما يمكن علاج هذه المشكلة بفترة من الزمن لا تتجاوز خمسة وعشرين سنة •

انتهى الطبع بتاريخ ٢٠ـ٧ـ١٩٦٥

الفهرس

صفحة

القسم الاول :

